دراسة تقييمية

" لواقع المشاركة المجتمعية في أعمال هيئات الحكم المحلي "

بلدية

دراسة تقييمية

لواقع المشاركة المجتمعية في أعمال هيئات الحكم المحلي

2013

كلمة الوزير

انطلاقا من إيمان وزارة الحكم المحلي بالدور الريادي والمتواصل لهيئات الحكم المحلي الفلسطيني باختلاف حجومها ومواقعها، ها هي خطوة أخرى على درب الوصول الى تنمية مجتمعية فاعلة تحتم قيام مؤسسات الحكم المحلي باستثمار كافة المصادر والموارد المحلية المتاحة، وعلى رأس هذه المؤسسات هيئات الحكم المحلي معززة بمساهمة ومشاركة فاعلة من قبل المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وألوانها.

تأتي الدراسة التشخيصية لواقع المشاركة المجتمعية استكمالا لما بدأته وزارة الحكم المحلي من وضع ورقة السياسات للمشاركة المجتمعية في العام 2013، والتي على ضوئها سيتم العمل على تطوير دليل للمشاركة المجتمعية، قابل للتنفيذ والتطبيق بصورة خلاقة في واقعنا المجتمعي.

تنبع أهمية تركيز الوزارة على ذلك من أجل العمل على تفعيل وتنظيم عمليات المشاركة في كافة المجالات بما فيها التخطيط و صناعة القرار والمتابعة والتنفيذ، حيث يتيح ذلك الفرصة سواء للمواطن أو لهيئة المحلية العمل سويا من أجل النهوض بمستوى ونوعية الخدمات المقدمة وتلبية الاحتياجات بناءاً على أولويات المواطن.

تتضمن هذه الدراسة التقييمية تشخيص واقع المشاركة من خلال استلهام الدروس والعبر من التجارب والخبرات الفلسطينية المتوارثة والتي هي جزء اصيل من حضارته وثقافته. حيث تسلط الضوء على مختلف الاليات التشاركية التي خبرتها الهيئات المحلية واثبتت نجاعتها وفعاليتها في تنظيم عمليات المشاركة المجتمعية.

ولعل أهمية ذلك تنبع من ضرورة تعميم ونشر هذه التجارب والخبرات المتراكمة وتطويرها من أجل الاستفادة منها من قبل الهيئات المحلية الأخرى، حيث آن الاوان من اجل العمل على إغنائها وتعميقها في أعمال الهيئات المحلية، على طريق مأسستها وتوطينها محليا ووطنيا، عبر تطوير دليل للمشاركة مزودا بالآليات والأدوات المناسبة التي تنظم عمليات المشاركة، وبما تحقق الاهداف المرجوة منها.

وبناءً على ما سبق، يسعدني أن أقدم لكم هذه الدراسة التشخيصية للإستفادة منها وبالقدر المستطاع والممكن للإنطلاق من واقع مخرجاتها نحو مشاركة مجتمعية أفعل وأكثر إستدامة..

د. سائد راجي الكوني

وزير الحكم المحلي

" تم طباعة هذه المادة بدعم من الشعب الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ضمن برنامج الحكم المحلي و البنية التحتية LGI المنفذ من قبل مؤسسة مجتمعات عالمية (CHF سابقاً).

هذه المادة لا تعبر عن وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية أو مؤسسة مجتمعات عالمية."

محتويات التقرير

القسم الأول: الخلفية والمنهجية	**9**
مقدمة التقرير	11
1. أهداف الدراسة	12
2. هذا التقرير	13
3. منهجية إعداد الدراسة	13
3.1 مراجعة الأدبيات	13
3.2 البيانات الكمية	13
3.3 البيانات الكيفية	14
القسم الثاني: تقييم واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية (نتائج الدراسات الميدانية)	**17**
مقدمة	19
1. مفهوم المشاركة لدى المواطنين	19
2. مجالات وأشكال المشاركة	22
2.1 الافصاح	22
2.2 التشاور	24
2.3 المشاركة في التخطيط وصناعة القرار	24
2.4 المساهمة بالجهد والمال	25
3. تقييم واقع المشاركة	25
3.1 الشعور بالتأثير على الهيئات المحلية	26
3.2 الانخراط بالأنشطة العامة المحلية	26
3.3 ثقافة العمل التطوعي	27
3.4 المساءلة والمراقبة المجتمعية لأداء الهيئات المحلية	27
3.5 استخدام وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة	28
4. الإهتمام والإستعداد للمشاركة	29
القسم الثالث: تقييم أهم المبادرات والوسائل المستخدمة في المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية	**33**
مقدمة	35
1. السياق المجتمعي المؤطر للمشاركة	35
2. المعرفة بوسائل المشاركة ومدى تناسبها مع المواطنين	37
3. تقييم تجارب وآليات للمشاركة من الواقع الفلسطيني	40
3.1 المجالس الشبابية	40
3.2 مجالس الأطفال	41
3.3 اللجان المتخصصة ولجان الدعم والمساندة	42
3.4 لجان الأحياء	42
3.5 تطوير الأدلة في إطار المشاركة المجتمعية	44
3.6 مراكز خدمة الجمهور	44
3.7 منهجيات أخرى	45
4. تقييم الإهتمام بالفئات المهمشة	46
5. إستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الهيئات المحلية	46
القسم الرابع: أهم الاستنتاجات والتوصيات (نحو مشاركة فاعلة منتظمة في أعمال الهيئات المحلية)	**49**
مقدمة	51
1. التجارب الدولية والفلسطينية المقارنة	51
1.1 كيرالا / الهند: التلاقي بين الإرادة الوطنية والإحتياجات المحلية	51
1.2 نيو هافين/ الولايات المتحدة الامريكية: تعديلات لاستيعاب التنوع السكاني	52
1.3 محافظة خون كاين/ تايلاند: بلدية صغيرة في بلدية كبيرة	52
1.4 بورتو أليغري/ البرازيل: وضع الموازنات بالمشاركة	53
1.5 بلدية مدينة الناصرة: المشاركة المجتمعية كضرورة سياسية وتنموية	54
2. أهم الدروس المتعلمة: هناك الفرص وهناك التحديات	55
3. أهم التوجهات السياساتية المستقبلية	58
4. أهم التوصيات	61

قائمة الأطر

اطار(1): ملخص ورقة سياسات المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية	11
إطار(2): إضاءات كيفية حول طبيعة المعلومات التي تهم المواطنين	23
إطار(3): تجربة المجلس المحلي الشبابي بيت فجار	40
إطار(4): لجان الأحياء: تجربة مدينة رفح	43
إطار(5): نتائج ورش العمل مع مجموعات حيوية: تكامل في التوصيات	59

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني (1): نسبة اللذين يوافقون مع عبارات فيما يتعلق بمفهوم المشاركة المجتمعية بأعمال الهيئات المحلية	20
الرسم البياني (2): هل تعتبر أن لمشاركتك في النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي في بلدتك أهمية/ تأثير في قرارات المجلس المحلي؟	26
الرسم البياني (3): بشكل عام هل تستطيع القول بأنك منخرط/ة في أنشطة عامة في مجتمعك المحلي؟	27
الرسم البياني (4): هل سبق و شاركت بالنشاطات التالية ذات العلاقة بالهيئة المحلية في بلدتك خلال السنة الأخيرة؟	28
رسم بياني (5): مدى أهمية قيام الهيئات المحلية بإشراك المواطنين في عدد من المجالات (نسبة الذين أجابوا بأنها مهمة جدا او مهمة)	29
رسم بياني (6): مدى إهتمام المواطنين للمشاركة في عدد من المجالات المتعلقة بعمل الهيئة/المجلس المحلي (المستعدين والمهتمين فقط)	30
رسم بياني(7): حسب المعلومات المتوفرة لديك، خلال السنة الأخيرة هل تم عقد اجتماعات بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية في بلدتكم من ناحية، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي والمواطنين من ناحية أخرى؟	31
رسم بياني(8): هل سبق وشاركت بالنشاطات التالية ذات العلاقة بالهيئة المحلية في بلدتك خلال السنة الأخيرة؟	31

قائمة الجداول

جدول (1): المعرفة والتقييم لمدى تناسب الآليات التالية مع مفاهيم واحتياجات المواطنين	37
جدول (2): توفر المعلومات والتقارير والنماذج على الصفحات الالكترونية للهيئات المحلية	47

قائمة الملاحق

ملحق (1): قائمة المراجع	65
ملحق (2): النتائج الكلية لمسح المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية	68
ملحق (3): العينة	78
ملحق (4): الاسئلة التوجيهية للمقابلات وورش العمل	79

القسم الأول

الخلفية والمنهجية

مقدمة التقرير

أكدت السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك الحال وزارة الحكم المحلي على أهمية المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية. وأتى ذلك واضحاً ضمن رؤيتيهما وتوجهاتهما المتكاملة نحو تحقيق الحكم الصالح والمساهمة في رفد عملية التنمية المستدامة. فأكدت خطة التنمية الوطنية (2011-2013) على أهمية إنفتاح المؤسسات على المجتمع عبر تطوير آليات الشفافية والمحاسبة على المستويين الوطني والمحلي. كما وركزت الخطة على أهمية تمكين هيئات الحكم المحلي للإستجابة لإحتياجات المواطنين. كما انعكس هذا النهج على إستراتيجيات وزارة الحكم المحلي، حيث أوضحت وثيقة الإطار الإستراتيجي لوزارة الحكم المحلي رؤية الوزارة الساعية للوصول إلى حكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة (2010-2014). ومهدت هذه التوجهات الإستراتيجية لصياغة ورقة سياسات بعنوان: «تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية»، والتي سلطت الضوء على المستويات الرئيسية المختلفة للمشاركة المجتمعية بما تشمله من الإفصاح عن المعلومات والتشاور والمشاركة في التخطيط وصنع القرار والمساهمة بالجهد والمال[1].

إطار (1): ملخص ورقة سياسات المشاركة المجتمعية

أكدت وزارة الحكم المحلي من خلال استراتيجيتها للأعوام 2010- 2014 على ضروره وأهمية مأسسة المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية، وهو ما عمدت الوزارة الى تأكيده عبر صياغتها وإقرارها لورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية، وقد صيغت وطورت ورقة السياسات هذه وفق نهج تشاوري وتشاركي مع كافة الأطراف أصحاب العلاقة في قطاع الحكم المحلي. كما وتم اعتماد هذه الورقة من قبل مجلس التخطيط في الوزارة بتاريخ 2011/2/13. ومن أهم ما ورد فيها أن صنفت مستويات المشاركة المجتمعية في أربع هي:

- **الإخبار والإفصاح** على غرار اصدار نشرات توفر البيانات والمعلومات التي تهم المواطنين، واتاحة الإطلاع على المخططات الهيكلية ونشر إجراءات الحصول على بعض الخدمات، ونشر بعض المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للهيئة.
- **التشاور** من خلال تشكيل لجان قطاعية، عقد اجتماعات تشاورية، عقد لقاءات جماهيرية، توفير صناديق للشكاوى، وتشكيل لجان أحياء وانتهاج سياسة الباب المفتوح.
- **المشاركة في التخطيط وصناعة القرار** كمشاركة ممثلي المجتمع المحلي في عملية إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن والبلدات، عبر مشاركتهم في تحديد الإحتياجات والأولويات ، مع مراعات مشاركة فئات محددة "كفئة الشباب مثلا" في تصميم مشروع ما أو في عملية إتخاذ القرار.

1ورقة سياسات تعزيز ومأسسة اعمال المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية، ، 2011
http://www.molg.pna.ps/studies/policiespage.pdf
2 السيد عبد الكريم سدر، الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي.

- **المساهمة بالجهد و المال** وذلك عبر تنفيذ أعمال طوعية أو تقديم تبرعات مادية وعينية لأنشطة ومشاريع خاصة بتطوير المجتمع المحلي.

وفي نفس السياق، فقد تم التأكيد من قبل وزارة الحكم المحلي على أهمية تطوير آليات محددة وقابلة للتنفيذ في مجال تشجيع المشاركة المجتمعية في عمل الهيئات المحلية، بالاضافة الى أهمية تطوير دليل إجرائي لتوضيح هذه الآليات ضمن إطار زمني محدد (روزنامة عمل).

وتناسقا مع ما ورد أعلاه، سعت هذه الدراسة للبحث في الواقع المعاش ومدى تواؤمه مع توجهات السلطة الوطنية ووزارة الحكم المحلي. وكذلك لتحديد وتغطية الفجوة المعرفية والتقييمية لآليات وأدوات التطبيق التفصيلية التي تتبناها الهيئات المحلية في مجالات المشاركة المجتمعية، ومدى فاعليتها وارتباطها بالواقع.

ان مبادرة مؤسسة مجتمعات عالمية (CHF الدولية سابقاً)، لإجراء هذه الدراسة التقييمية والتي تم تكليف مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) لإجراءها وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ليعتبر جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة والسعي الحثيث للوصول إلى تنمية مجتمعية فاعلة عبر دعم هيئات ووزارة الحكم المحلي بشكل شمولي ومتكامل.

1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية، والى تقييم الممارسات والآليات التي من شأنها زيادة المشاركة الفاعلة من قبل المواطنين ومؤسساتهم في أعمال الهئيات المحلية. كما وتشكل توصيات هذه الدراسة الأرضية الصلبة لتطوير دليل اجرائي مرجعي يتم الركون اليه من قبل كافة المعنيين بموضوع المشاركة المجتمعية بما فيهم مؤسسات المجتمع المحلي والهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، كما ويتضمن هذا الدليل أدوات وآليات تساهم في تنظيم ومأسسة عملية المشاركة المجتمعية. أما الأهداف البحثية المحددة لهذه الدراسة فهي كما يلي:

- تقييم واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية،
- تقييم مفاهيم المشاركة المجتمعية ومجالاتها والفرص والتحديات التي تواجهها،
- مراجعة الأدبيات العالمية والإقليمية والمحلية حول أفضل ممارسات المشاركة المجتمعية،
- تقديم مقترحات لتطوير البيئة المكنة لمشاركة مجتمعية أكثر فعالية،
- الخروج بتوصيات وتوجهات حول أفضل الآليات والأدوات للمشاركة المجتمعية.

2. هذا التقرير

خدمة للأهداف المذكورة، يستعرض هذا التقرير النتائج الدراسية "الكمية والكيفية" وفقا لأهم المحاور التي أتت عليها وسائل البحث المستخدمة. كما ويستعرض أهم الإستخلاصات والتوصيات في مجالات المشاركة المجتمعية والبيئة المكنة من أجل إنجاح عملية المشاركة الفاعلة في أعمال الهيئات المحلية وكذلك التوصيات المحددة للأدوات والآليات الأكثر نجاحا والتي سيستند اليها الدليل المرجعي لاحقا. كما يحتوي التقرير على عدد من الملاحق حول هذه الدراسة.

3. منهجية إعداد الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهج البحث التشاركي، الشمولي والموضوعي. كما إرتكزت على الدمج بين طرق وأدوات البحث الكمي والكيفي. وكان من بين هذه الأدوات البحثية التالي:

3.1 **مراجعة الأدبيات:** قام فريق البحث بمراجعة الأدبيات المتوفرة حول المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية. وبشكل رئيس الوثائق والتقارير الصادرة عن وزارة الحكم المحلي، بما فيها الإطار الإستراتيجي للأعوام 2014-2010، وكذلك ورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية، إضافة الى مراجعة التقارير والدراسات والأبحاث الصادرة عن مؤسسات ومراكز أبحاث محلية واقليمية وعالمية (مرفق قائمة بالمراجع العربية والانجليزية).

3.2 **البيانات الكمية:** تم إجراء مسح ميداني للتعرف على آراء المواطنين حول المشاركة المجتمعية، من خلال عينة مكونة من 650 مواطن يقطنون في حدود 30 هيئة محلية ممثلة احصائيا للمدن والبلدات والقرى. وفي ما يلي ملخص لمنهجية المسح الميداني:

- **الاستمارة**

تم تصميم الاستمارة بناءا على مرجيعات البحث المتفق عليها وبعد التشاور مع وزارة الحكم المحلي والفريق المسؤول في مؤسسة مجتمعات عالمية (CHF الدولية سابقا). كما تم الاستفادة من ورش العمل مع المسؤولات والمسؤولين في الهيئات المحلية، والمذكورة لاحقا، في تطوير الاستمارة ومؤشراتها. وقد عكس تصميم الاستمارة المحاور الأربعة الرئيسية للبحث وهي: تقييم مفهوم المشاركة المجتمعية، والأهمية والإستعدادية للمساهمة في المشاركة المجتمعية، وتقييم واقع المشاركة الحالية وأخيرا الآليات المستخدمة في المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية، هذا بالإضافة الى مؤشرات حيوية حول خلفية المبحوثين والمعلومات الديمغرافية (أسئلة الاستمارة ونتائج الدراسة الميدانية متوفرة في ملحق الدراسة).

- **العينة**

استهدف المسح المواطنين من الجنسين (18 عاما فما فوق) في الضفة الغربية. بلغ حجم العينة (650) مواطنا ومواطنة، وتضمنت العينة عددا متساويا من الذكور والإناث، وتم تنفيذ المسح في 30 موقعا ممثلا للهيئات المحلية بحسب تباين التعداد السكاني في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. وقد تم اختيار عينة

مواقع البحث بشكل عشوائي وممثل بحيث تشمل كافة القرى والبلدات والمدن، وذلك اعتمادا على القوائم المتوفرة لدى مركز الإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المحلية الفلسطينية. ويبين الملحق توزيع العينة بشكل ممثل لكافة الفئات الإجتماعية.

- **العمل الميداني**

تم البدء بالعمل الميداني الخاص بهذا المسح يوم 6 تموز 2013، واكتمل في 9 تموز 2013. قام بتنفيذ البحث 35 من الباحثين الميدانيين والمشرفين ومدخلي البيانات. وقبل بدء العمل الميداني، تم تنظيم برنامج تدريبي مكثف للباحثين الميدانيين من خلال ورشة عمل لمدة يوم كامل. ولضمان أقصى درجات الجودة والمهنية في العمل الميداني تم تعيين مشرفين ومراقبين لكل فريق عمل في كل منطقة جغرافية. كما قام المشرفون بزيارات رقابة بعدية (أي بعد خروج الباحثين من منازل المبحوثين). وبشكل عام، فقد جرى العمل الميداني على نحو سلس ودون عقبات تذكر.

- **إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحليلها**

تم استكمال تجهيز البيانات بواسطة فريق إدخال البيانات والإحصاءات التابع للمركز، حيث أعد الفريق كتاب ترميز للمقابلات المنظمة. هذا وقد روعيت في عملية الترميز المعايير الدولية المعتمدة من قبل المركز. وتم إدخال البيانات في مبنى المركز بحيث اقتصرت عملية الإدخال على شخصين فقط لضمان السرية والجودة. كما تمت مراجعة كافة أوراق تصحيح البيانات وتدقيق معلومات المقابلات من جانب فريق البحث. وتبع هذا، سلسلة إضافية من الاختبارات بواسطة برنامج «تدقيق» صمم خصيصا لهذا الغرض، حيث تم تدقيق كل استبيان للتأكد من التناسق الداخلي للبيانات. أخيرا، تم استخدام برنامج الحاسوب "SPSS" لتبويب البيانات وتحليلها ولعمل دليل حول السكان المستهدفين. وبالإضافة إلى البيانات الخاصة بكل سؤال، تم تنفيذ التبويب المستعرض للتحقق من العلاقات الممكنة بين المتغيرات المختلفة لا سيما المتغيرات الديمغرافية المستقلة كالعمر، والمنطقة، والتعليم، والعمالة، وغيرها من المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية.

3.3 **البيانات الكيفية**: للتكامل مع البيانات الكمية، جرى جمع البيانات الكيفية من خلال مجموعة من الأدوات البحثية:

- **المقابلات المعمقة**: تم إجراء 15 مقابلة مع مجموعة متنوعة من الأفراد المهتمين أو العاملين في مجالي المشاركة والحكم المحلي يمثلون الأطراف الرئيسية مثل وزارة الحكم المحلي، ومديريات الحكم المحلي، ورؤساء مجالس محلية، ومؤسسات دولية داعمة للحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص ولجان الأحياء[23]. وقد إستخدم الباحثون الذين أجروا المقابلات دليلا توجيهيا خاصا بالأسئلة المساعدة في الحصول على المعلومات اللازمة (قائمة المقابلات، متوقرة للمعنيين عند الطلب).

3 تم مقابلة ذوي خبرة في مجال لجان الأحياء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على تجربة محافظة رفح والتي يتم تفصيلها لاحقا في التقرير.

- **الورشات المركزة**: نظم المركز 3 مجموعات مركزة في الضفة الغربية، شارك فيها 32 من ممثلي الهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والشباب والنساء. إستهدفت إحدى الورشات الشبان والشابات أعضاء المجلس المحلي الشبابي «مجلس ظل» في منطقة بيت فجار – محافظة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، بينما استهدفت ورشة أخرى مؤسسات نسوية وناشطات في يعبد – محافظة جنين شمال الضفة الغربية. أما الورشة الثالثة فقد استهدفت أعضاء وممثلي الهيئات المحلية في منطقة وسط الضفة الغربية. هذا وسيتم تنظيم ثلاث ورش عمل لاحقا لإعداد الدراسة من أجل مناقشة النتائج والتهيئة لإعداد دليل إجرائي حول المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية. تم إعداد محاور النقاش لورش العمل لتتناسق مع أهداف الدراسة ومجالات تركيزها (قائمة بالمشاركين والمشاركات في ورش العمل عند الطلب للمعنيين).

القسم الثاني

تقييم واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية

(نتائج الدراسات الميدانية)

مقدمة

من الملفت للنظر مدى التناسق الذي تظهره نتائج الدراسة الميدانية بين توجهات المواطنين وما أوردته الأدبيات حول أهمية المفهوم الشمولي والتكاملي للمشاركة المجتمعية، حيث أظهرت نتائج المسح الميداني بأن غالبية كبيرة من المستطلعين يرون في المشاركة المجتمعية عملية تبادلية شمولية وليست باتجاه واحد من رأس الهرم حتى القاعدة. كما وأكدت نتائج المسح على عدم اقتصار المفهوم على المشاركة في الأعمال التطوعية وتوفير الأخبار والإعلان عن النشاطات والقرارات التي تصدرها الهيئات المحلية، بل على توسعة وتعميق المفهوم بحيث يشمل تعزيز مشاركة المجتمع في تحديد الإحتياجات والأولويات والمساهمة في حل المشكلات وطرح البدائل وكذلك مساهمته في عملية صنع القرار.

1. مفهوم المشاركة لدى المواطنين

توضح نتائج البحث أهمية المفهوم الشمولي(Holistic) والمبادر (Proactive) للمشاركة، حيث جاءت نتائج المسح الميداني وفقا للنقاط التالية:

- وافق 80% من عينة بحث المواطنين على أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أحدد أولويات واحتياجات مجتمعي"، في حين صرح 5% بأنهم غير موافقين عليها، و15% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- وافق 80% من العينة البحثية على أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أشارك في طرح البدائل والحلول لحل المشكلات التي تواجه مجتمعي". في حين، صرح 6% بأنهم غير موافقين عليها، و14% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- ووافق مثلهم (أي 80%) من العينة على أن "المشاركة المجتمعية تعني أن اتأكد من أن إهتمامات وأولويات المجتمع قد أخذت بعين الاعتبار من قبل الهيئة المحلية". في حين، صرح 5% بأنهم غير موافقين عليها، و15% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- كما وافق 78% من العينة على أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أستطيع المشاركة في صنع القرارات التي تخص منطقتي". في حين، صرح 6% بأنهم غير موافقين عليها، و16% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- لم يغفل المواطنون دورهم في المساهمة في تنمية مجتمعهم من خلال الأعمال التطوعية، حيث صرح 77% من العينة بأنهم موافقون على عبارة أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أشارك في الأعمال التطوعية في منطقتي". في حين، صرح 6% بأنهم غير موافقين عليها، و17% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- كما أكدت نتائج المسح على أهمية مفهوم الإفصاح وحق المواطنين في معرفة ما يدور في هيئاتهم المحلية، حيث صرح 76% بأنهم موافقون على عبارة أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أكون على معرفة بكافة

المعلومات المتعلقة بالهيئة المحلية/البلدية في منطقتي". في حين، صرح 9% بأنهم غير موافقين عليها، و15% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".

- و صرح 70% بأنهم موافقون على عبارة أن "المشاركة المجتمعية تعني أن أكون على دراية بالإجراءات والقرارات داخل الهيئات المحلية". في حين، صرح 11% بأنهم غير موافقين عليها، و19% صرحوا بانهم مترددون أو "بين بين".

الرسم البياني (1): نسبة الذين يتفقون مع العبارات التالية فيما يتعلق بمفهوم المشاركة بأعمال الهيئات المحلية

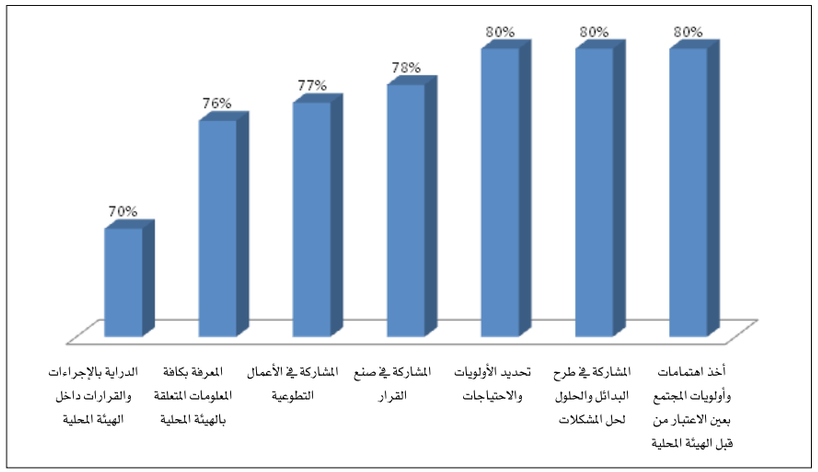

بالاضافة إلى البيانات الكمية أعلاه فإن المقابلات المعمقة وورش العمل وضحت تباين الفهم بين ذوي العلاقة من مسؤولين وخبراء حول مفهوم المشاركة، فبينما عرفه البعض في إطار قيام المواطن بدوره في تسديد المستحقات، قام آخرون بوضع العبأ على المجلس من خلال قيامه بكافة الأدوار المتعلقة بالمواطن. أما من أكدوا على دور المواطن فقدموا المداخلات التالية:

- المشاركة تعني قيام المواطن بتسديد ما عليه من الديون للبلدية (مشاركة، ورشة عمل، يعبد).
- قيام الناس بالذهاب للبلدية وتقديم الاقتراحات والاعتراضات (مشارك، ورشة عمل، بيت فجار).
- لو كل واحد ينظف حول بيته وفي الشارع أمامه سيشارك في عمل البلدية لأنه يعفيها من القيام بالتنظيف (رئيس بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).

في المقابل، كان هناك توجه كبير لوضع مفهوم المشاركة في إطار الهيئة المحلية نفسها:

- البلدية منتخبة ويجب أن تقوم بكل شيء بالنيابة عن المواطنين (مشاركة، ورشة عمل، يعبد).
- تتحمل البلدية مسؤولية أن تحسن أوضاعها الداخلية وتضع خطط للتشاور مع المواطنين (ممثل قطاع خاص، مقابلة، شمال الضفة الغربية).
- المواطنون ليسوا مهتمون أو مؤهلون للتدخل في مسائل البلدية، البلدية ومهندسيها ومحاسبيها هم من يجب أن يقوموا بالعمل (مشاركة، ورشة عمل، يعبد).

وبرغم هذه التعريفات المحدودة لمفهوم المشاركة، فإن هناك تزايدا في إدراك الطبيعة التبادلية والتكاملية للمفهوم بين المسؤولين والمواطنين:

- المشاركة ليست من طرف على حساب طرف أخر، الكل لديهم حقوق وواجبات (ناشطة شبابية، ورشة عمل، بيت فجار).
- المشاركة ليست شكلية، يجب أن يشارك المواطن في كل شيء، فكل ما تقوم به البلدية يهمنا كمواطنين (مشاركة، ورشة عمل، يعبد).
- المشاركة حق وواجب، من ناحية يقوم المواطن بدفع ما عليه للبلدية وتقوم البلدية بالتأكد من أن مصالحه واحتياجاته محققة، يتم ذلك فقط بأن يتحمل الجميع المسؤولية (رئيس بلدية، مقابلة، شمال الضفة الغربية).
- المشاركة تعني مساهمة المواطن في كل شيء في كل المراحل، المواطن له الحق في إبداء رأيه ووضع تصوراته وحصوله على قرارات المجلس، ولكن عليه أيضا أن يقدم لمجتمعه (مسؤول بلدية، مقابلة، وسط الضفة الغربية).
- المشاركة تعني دمج النساء والفئات الأخرى المهمشة بشكل كامل في عمل البلديات (ممثلة وزارة شؤون المرأة، مقابلة).

وبهذا، فإن هذه النتائج تؤكد على أهمية دور الهيئات في توفير المعلومات والإجراءات والقرارات التي تهم المواطن، ولكنها تؤكد أيضا على أن المواطنين ليسوا فقط بمتلقين، بل فاعلين ومساهمين في عملية التنمية والمشاركة الحقيقية في المراحل المختلفة لصنع القرار وضمن كافة مجالات عمل الهيئات المحلية. كما تؤكد البيانات على تزايد الوعي بين المواطنين والمسؤولين بالنسبة لأهمية الذهاب إلى نموذج حكم محلي قائم على المشاركة والتعاون ضمن مبدأ التبادلية والتكامل.

2. مجالات وأشكال المشاركة

أكدت الدراسة على حيوية العناصر التي أتت عليها ورقة السياسات حول المشاركة المجتمعية التي أعدتها وزارة الحكم المحلي، والتي شملت المستويات الأربعة: الإفصاح، والتشاور، والمشاركة في التخطيط وصناعة القرار، والمساهمة بالجهد والمال:

- 2.1 **الافصاح:** يتم تعريف الافصاح على أنه «مشاركة باتجاه واحد حيث تقوم الهيئة المحلية باطلاع المجتمع المحلي على آخر المعلومات أو القرارات أو المستجدات مستخدمة وسائل عديدة»[4]. هذا وأكدت نتائج الدراسة على أهمية هذا الجانب:

- فحسب نتائج المسح فإن غالبية كبيرة (95%) من المستطلعين يرون بأن قيام الهيئة المحلية بالإفصاح عن المعلومات التي تهم المواطنين هو أمر "مهم أو مهم جدا"، بينما صرح 2% فقط بأنها "غير مهمة أو غير مهمة أبدا" و 3% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".

- هذا وعززت نتائج البحث الكيفي هذه النتيجة، ولكنها وفي نفس الوقت أظهرت درجة من التباين وعدم الوضوح بالنسبة لمفهوم وتطبيقات الإفصاح بين المشاركين في المقابلات وورش العمل. فعلى سبيل المثال، أكد أحد رؤساء البلديات [5] على أهمية الإفصاح من أجل كسب الدعم المجتمعي لأي مشروع لاحقا من خلال قوله «من أجل كسب دعم المجتمع ندعو ذوي العلاقة من الذين يستطيعون التأثير على المجتمع المحلي لإعلامهم بخططنا وتوجهاتنا.»

- ويرى مدير إحدى البلديات أن الافصاح يساوي نشر ميزانية البلدية وأخبار المشاريع[6] حيث يقول «بعد مصادقة الميزانية العامة من الوزير، نضعها على صفحة الوزارة «الويب» و «صفحة الفيسبوك» الخاصة بالبلدية. كما ننشر أخبار أي مشروع نقوم به».

- إن عدم وضوح مفهوم وآليات تنفيذ الافصاح والتشكيك في قيام الهيئات المحلية بتطبيقه بشكل موحد ومنظم يجعل العديد من ذوي العلاقة يتشككون في دوافع الهيئات المحلية. ويؤكد على ذلك نقابي مهتم[7] بقوله «إننا نسمع من الناس ومن بعض الأعضاء أحيانا وبالصدفة في كثير من الأحيان أن البلدية تريد تنفيذ مشروع أو آخر، ولكن لا تصلنا المعلومة بشكل منتظم أو ضمن مرجعية واضحة، ونلاحظ انه يوجد تكتم على بعض الأمور ونحن نعرف ما يجري من خلال تسريبات المعلومات بشكل عشوائي».

4 ورقة سياسات تعزيز ومأسسة اعمال المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية ، 2011.
5 رئيس بلدية، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية.
6 مدير بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية.
7 نقابي، مقابلة، جنوب الضفة الغربية.

إطار(2): إضاءات كيفية حول طبيعة المعلومات التي تهم المواطنين

تمثل المداخلات التالية التباين بين الفهم والممارسة لمفهوم الافصاح من حيث طبيعة المعلومات التي يجب أن تتوفر للمواطنين وللمؤسسات، فهناك من يرى أن المعلومات يجب أن تكون محدودة، وآخرون يرون أن كل معلومة يجب أن تكون متوفرة. كما أن البيانات الكيفية توضح أن توفر المعلومات يتباين من جهة لأخرى:

- أنا مهتم جدا بالخطة الإستراتيجية للبلدية من حيث ماهي وأين وصلوا فيها بالاضافة الى الإطلاع على القضايا والمشاكل التي تواجه البلدية مع مؤسسات البلد (نقابي، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).

- أنا لا أسأل عن تقارير داخلية او ميزانيات إلا إذا كان هناك هدف للمساعدة (ممثل قطاع خاص، مقابلة، شمال الضفة الغربية).

- كل المعلومات متاحة بين ايدينا سواء كانت معلومات ادارية او تنظيمية او محاسبية او معلومات عن بعض المشاريع التي تنفذ في المنطقة من اشتراكات المياه والكهرباء والحالات الإجتماعية (ممثل مديرية الحكم المحلي، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).

- أي معلومة لها علاقة بالهندسة والتقسيم الديمغرافي للبنايات والدعم المادي والإمكانيات لانجاز أي مشروع والمساندة الحقيقية، معلومات ممكن أن تتوفر (مدير بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).

- بالنسبة لنا البلدية مفتوحة للجميع وممكن لأي مواطن الدخول على البلدية والحصول على ما يريد من معلومات عن البلدية واعمالها وانجازاتها في أي وقت (رئيس بلدية، مقابلة، شمال الضفة الغربية).

- المعلومات الصادقة حول كل حي في المدينة يجب أن تتوفر لكل مواطن (عضو لجنة حي، مقابلة، رفح).

- نحتاج لمجلة شهرية لفعاليات البلدية حول المشاريع وانجازات البلدية وعن الأشخاص المسؤولين عن التخصصات والمشاريع في كل قسم في البلدية (ناشطة نسوية، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).

- نحتاج الى تعريف بأعضاء البلدية وتخصصاتهم والأنشطة التي يقومون بها ومن حقنا ايضا ان نعرف ما يدور داخل البلدية (ناشطة نسوية، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).

- انا معنية ان يكون في معلومات عن البلدية لجميع النساء وربات البيوت والخريجات والجامعيات فهناك العديد من الامور التي لا يعرفونها عن البلدية (ناشطة نسوية، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).

- من المهم مشاركة النساء واعطائهن المعلومات ولكن ينقصنا قاعدة بيانات لتزويد الناس بها (عضوة بلدية، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).

- كل معلومة مهمة للمساءلة والرقابة على أداء المجلس يجب أن تتوفر فعليا للمواطنين والمجموعات التي تمثلهم حتى تفاصيل الرواتب والرحلات وفرص التدريب وغيره (عضو لجنة حي، مقابلة، خانيونس).

2.2 **التشاور:** يتم تعريف التشاور على أنه «مشاركة باتجاهين تقوم فيها الهيئة المحلية بالتشاور مع ممثلين عن المجتمع المحلي باستخدام أساليب ملائمة للتعرف على آرائهم وتضمين المناسب منها في صناعة القرار».[8] وعندما سألنا المواطنين عن أهمية التشاور ظهرت النتائج التالية:

- صرحت غالبية كبيرة (93%) من عينة البحث بأن قيام الهيئة المحلية بالتشاور مع المواطنين في تحديد الإحتياجات الاولويات أمر مهم أو مهم جدا. في حين، صرح 2% فقط بأنها غير مهمة أو غير مهمة أبدا، و5% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- وتؤكد نتائج البحث الكيفي على أهمية المشاركة، حيث يصرح أحد رؤساء البلديات بأن "90% من المشاريع تتم من خلال التشاور مع ذوي العلاقة من خلال اجتماعات عديدة لشرح والإطلاع على المشروع أو المخططات الهندسية لإبداء الرأي".
- في المقابل، صرح أحد مؤسسي لجان الأحياء (اللجان الشعبية)[9] أن «البلديات تنفذ المشاريع بدون أي تشاور مع المواطنين ذوي العلاقة المباشرة».
- كما أكد أحد المشاركين في ورشات العمل[10] «أن المشاركة شكلية وغير ذات شأن، فالبلدية تكون قد قررت المشروع مع الجهات الخارجية قبل أن تدعو عدد صغير من المواطنين للتشاور».
- وتؤكد هذه الشهادات على تباين مستويات الإهتمام والمأسسة لعملية التشاور، فبينما توجد بمستوى مرتفع في تجمعات معينة، تكون معدومة أو شكلية في أخرى.

2.3 **المشاركة في التخطيط وصناعة القرار:** تعتبر المشاركة في التخطيط وصناعة القرار «مشاركة باتجاهين تقوم فيها الهيئة المحلية بإعطاء الفرصة لكافة أصحاب العلاقة للمشاركة في عمليات التخطيط وصناعة القرارات التي تمس حياتهم بشكل مباشر».[11]

- وعند سؤال المواطنين عن أهمية المشاركة في التخطيط وصناعة القرار، صرح 87% من العينة المبحوثة بأن قيام الهيئة المحلية باشراك المواطنين في نشاطات التخطيط وصناعة القرار داخل الهيئة المحلية أمر مهم أو مهم جدا بالنسبة لهم. في حين، صرح 3% فقط بأنها غير مهمة أو غير مهمة أبدا، و10% صرحوا بانهم مترددون أو "بين بين".
- يتضح من نتائج البحث النوعي أن المشاركة تتبع اجتهادات وتقديرات قيادة الهيئة المحلية لدور المواطنين ولا تتبع نظام محدد، فحسب أحد رؤساء البلديات[12] فإن المشاركة في نشاطات التخطيط وصناعة القرار «تأتي حسب الحاجة مثلا قضية المجاري شاركنا فيها المجتمع ككل».
- برغم إدارك أهمية هذا النوع من المشاركة، إلا أن هناك اعتقاد بأن آليات المشاركة غير واضحة أو معلنة بشكل فعال. فحسب أحد القياديين من القطاع الخاص[13] «أن المشاركة مع الهيئات المحلية في التخطيط مهم للمساعدة والدعم للمشاريع بالتعاون مع البلدية، إلا أن هناك نقص في المشاركة المنهجية وضعف في الدعوات، حيث لا بد من تكثيف الندوات والدعوات العامة، وفي نفس الوقت فإن هناك نقص في إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في التخطيط والدعم للمشاريع وخصوصا التجار والشركات والبنوك على مستوى المحافظة».

2.4 **المساهمة بالجهد والمال:** تمثل المساهمات بالجهد والمال لصالح الهيئات المحلية شكلا من أشكال المشاركة المجتمعية وتكون في معظمها مبادرات من المواطنين أو المؤسسات. حيث تكون هذه المساهمات على شكل تنفيذ أعمال تطوعية، برامج أو مشاريع بتفويض من الهيئة المحلية أو السخاء بتبرعات مادية وعينية»[14]. وحول تنفيذ نشاطات تطوعية، ظهرت النتائج التالية:

- صرح 91% من المستطلعين بأن قيام الهيئة المحلية بتشجيع المبادرات التطوعية من أجل صالح الشأن العام أمر مهم أو مهم جدا بالنسبة لهم. في حين صرح 2% فقط بأنها غير مهمة أو غير مهمة أبدا، و7% صرحوا بأنهم مترددون أو "بين بين".
- أكدت البيانات الكيفية على الإهتمام من حيث المبدأ، وأحيانا بالممارسة، مسألة المساهمة بالجهد والمال.
- تم التأكيد على أهمية دور الشباب حيث صرحت إحدى الشابات المشاركات في ورشة عمل أن "الشباب لديهم طاقات كبيرة لا بد من استثمارها في مجال التطوع مع البلدية". ولكنها عادت وأكدت أن هذه الطاقات "غير مستثمرة ابدا وفي بعض الأحيان بشكل محدود".
- كما تم التأكيد على أهمية دور المؤسسات والنقابات حيث صرح أحد النقابيين في مقابلة معه أن لمشاركة النقابات والمؤسسات أهمية كبيرة في المجالات التطوعية، حيث أفاد بانهم كنقابة شاركوا طوعا في بعض المشاريع مثل مشروع العمل مقابل الغذاء ومشروع العمل بأجر مقطوع.
- أكد أحد مدراء البلديات أن ممثلي المجتمع مستعدون للمساهمة الطوعية في لجان داعمة للبلدية وأكد على وجود مندوبين يمثلون المؤسسات والتنظيمات السياسية والعائلات في لجان تدعم البلدية.
- وتبقى هذه المشاركة، كغيرها، متذبذبة وغير ممنهجة أو مستدامة، بل تتراوح بشكل كبير بين مجتمع محلي وآخر وتتسم إلى حد كبير بالموسمية. كما ترتبط في بعض الأحيان بمبادرات ممولة من مؤسسة أو أخرى.

3. تقييم واقع المشاركة

برغم التصريحات العامة والإستعداد النظري للولوج في عملية مشاركة مجتمعية مجدية، إلا أن واقع المشاركة ما زال يشوبه الكثير من سوء الفهم وضعف القناعة بجدوى ما يجري في الواقع الراهن. ويؤكد هذا الأمر نتائج المسح الميداني حيث أن غالبية كبيرة من المواطنين ليس لديهم الإهتمام الكاف بالنشاطات أو اللقاءات أو الإجتماعات التي تجريها الهيئات المحلية في مناطقهم. ويعود ذلك إلى فهم سائد بأن المشاركة تأتي من جهة واحدة أي من الهيئة نفسها، والى أنه لا توجد أسس فعلية للتأسيس لمشاركة مجزية للجميع. وفيما يلي عدد من المؤشرات التي تؤكد على ضعف العلاقة بين الهيئات المحلية والمواطنين.

8 ورقة سياسات تعزيز المشاركة المجتمعية، 2011.
9 ناشط في لجنة شعبية، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية.
10 شاب، ورشة عمل، بيت فجار.
11 ورقة السياسات، 2011.
12 رئيس بلدية، مقابلة، شمال الضفة الغربية.
13 مثل قطاع خاص، مقابلة، شمال الضفة الغربية.
14 ورقة سياسات تعزيز المشاركة المجتمعية، 2011.
15 ناشط شبابي، ورشة عمل، بيت فجار.

3.1 الشعور بالتأثير على الهيئات المحلية:

- صرح 15% فقط من عموم المستطلعين عن اعتقادهم بأن لمشاركتهم في نشاطات الحكم المحلي أهمية وتأثير على قرارات المجلس المحلي في مناطقهم. وصرح 40% بأن لمشاركتهم تأثير محدود.
- في حين، صرح 45% بأن مشاركتهم ليس لها أي أهمية أو تأثير على الاطلاق.
- ويأتي هذا الشعور بعدم التأثير لعدم كفاية التواصل بين الهيئة والمواطنين وبالتالي إلى اليأس وعدم الاكتراث، الشيء الذي قد يؤدي الى الغربة بين المواطن والهيئة أو البحث عن بدائل مع تغييب المجلس عنها. فعلى حد تعبير أحد نشطاء المجالس المحلية الشبابية "إن المجلس لا يهتم ولم نر منه شيء أو مبادرات، كما يشعر الكثير من الشباب بأنه لا داعي لمشاركتهم، بينما يبقى عدد قليل من الناشطين الذين يخططون وينفذون نشاطات بعيدا عن البلدية، ونحن كشباب لدينا نشاطاتنا وخططنا لتفعيل دور الشباب فقط"[15].

الرسم البياني (2): هل تعتبر أن لمشاركتك بنشاطات متعلقة بالحكم المحلي في بلدتك تأثير بقرارات المجلس المحلي؟

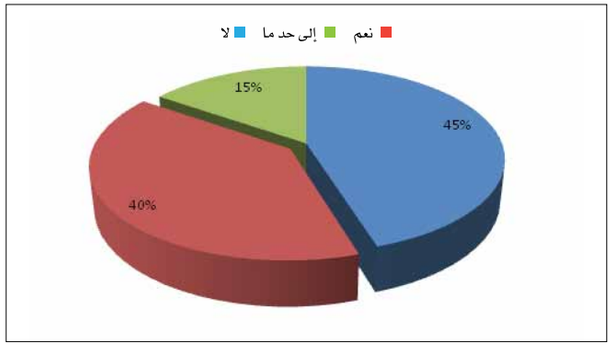

3.2 الانخراط في الأنشطة العامة المحلية:

- صرح 11% فقط من المستطلعين بأنهم منخرطون في أنشطة عامة في مجتمعاتهم المحلية، و41% صرحوا بانهم منخرطون الى حد ما، مقابل 48% صرحوا بأنهم غير منخرطين أبدا.
- هذا وتتعزز ثقافة المبادرة في ظل قيام الهيئات بتبنيها ودعمها حيث تقول ناشطة مجتمعية شاركت في ورشة عمل أن "البلدية تشجع مبادراتنا، مما يدفعنا ان نكون مبادرين وأن نقدم آراءنا للبلدية، لقد اقترحنا مبادرات عديدة ونجحنا فيها واذا لم يكن هناك متابعة واهتمام من قبلنا وتقبل وتشجيع من البلدية، فلن يكون هناك أي نجاح"[16].
- كما أكد ممثل وزارة الحكم المحلي على اهتمام الوزارة بتعزيز إنخراط المواطنين في عمل الهيئات المحلية، وتطويره بحيث يصبح أكثر فاعلية، ويعود ذلك إلى الإقرار بالضعف وتباين مستويات المشاركة في الهيئات المختلفة. ويعود أيضا إلى إدارك الوزارة بأهمية المشاركة في تطوير نظام الحكم والوصول للتنمية المستدامة[17] .

16 ناشطة نسوية، ورشة عمل، يعبد.
17 السيد عبدالكريم سدر، الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي.

الرسم البياني (3): بشكل عام هل تستطيع القول بأنك منخرط/ة في أنشطة عامة في مجتمعك المحلي؟

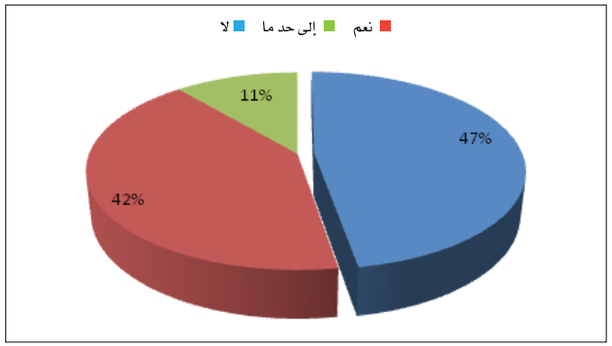

3.3 ثقافة العمل التطوعي:

- صرح 34% من الفئة المستطلعة آرائهم بأنهم ساهموا تطوعيا بالجهد أو المال خدمة للمصلحة العامة، مقابل 66% لم يساهموا بذلك. ولم يتضح من البحث نوع أو حجم المساهمة التطوعية.
- كما أن الكثير من الأعمال التطوعية وخصوصا العامة منها تستثني مجموعات مهمة منها النساء والكبار في العمر وذوي الإحتياجات الخاصة. فحسب إحدى المشاركات في ورشة عمل فإن "البلدية تهمش دور النساء في المبادرات الشبابية التطوعية كزراعة الشوارع بالأشجار، فهم يركزون على الشباب الذكور، كما أنهم يستثنون المؤسسات النسوية في البلدة من المشاركة في هذه المبادرات لأنهم يعتبرونها ذكورية، مع أننا نستطيع العمل والدعم فيها"[17].

3.4 المساءلة والمراقبة المجتمعية لأداء الهيئات المحلية:

- صرح 15% فقط بانهم كانوا ضمن مجموعة أو لجنة محلية قامت بنشاطات للتأثير على عمل المجلس المحلي في مناطقهم، مقابل 85% لم يكونوا ضمن ذلك.
- وتأتي هذه التصريحات ضمن قناعة البعض بعدم جدوى مثل هذه المشاركات. ومن بين الأسباب التي تدعو بعض المشاركين لعدم الوصول لقناعة بجدوى دور المواطنين في مجالات المساءلة والرقابة ما يلي:
  - قرارات المجلس ليست ملكا للرئيس، بل لأطراف خارجية (شاب، ورشة عمل، بيت فجار).
  - جربنا ووجدنا أن لا جدوى من السؤال حول أداء البلدية، فكل ما تساءلنا أكثر أصبحوا أقل تجاوبا (ناشطة نسوية، ورشة عمل، يعبد).
  - عدم توفر الآليات الواضحة للرقابة والمساءلة، كما أن المواطن يلجأ لما هو متوفر من وسائل تقليدية للمساءلة كالعائلة والحزب والواسطة (رئيس هيئة محلية، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية).

18 مشاركة، ورشة عمل، يعبد.

- ليس لدينا نصوص قانونية واضحة تعطي المواطنين الحق في المساءلة أو الرقابة، ويعود الأمر للمواطن الذي ييأس مع الوقت (مسؤولة، ورشة عمل، رام الله).

3.5 استخدام وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة:

- صرح 13% بأنهم شاركوا في مجموعة اجتماعية عبر الانترنت من أجل تطوير عمل المجلس المحلي في مناطقهم، مقابل 87% لم يشاركوا بذلك. ويعود هذا لأسباب عديدة منها:
  - غالبية الناس وخصوصا الكبار وربات البيوت والفقراء ليس لديهم وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت (مشارك، ورشة عمل، رام الله).
  - فكرة المجموعات الالكترونية جديدة وليست مستخدمة سابقا، تحتاج للوقت لتعزيز استخدامها (ناشطة نسوية، ورشة عمل، يعبد).
  - غالب المجالس لا تستخدم التكنولويجا الحديثة، فكيف سيقوم المواطن بذلك؟ (رئيس بلدية، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية).
- وبرغم ذلك، فإن هناك بعض الإستخدام غير المنتظم وغير الممأسس لاستخدام صفحات الفيس بوك، مثلا للدعوة والتغيير وتقديم الشكاوى وخصوصا الصفحات ذات الطبيعة المناطقية (أي تخدم مدينة معينة، صفحة رام الله، نابلس، عنبتا، ألخ).

الرسم البياني (4): هل سبق و شاركت بالنشاطات التالية ذات العلاقة بالهيئة المحلية في بلدتك خلال السنة الأخيرة؟

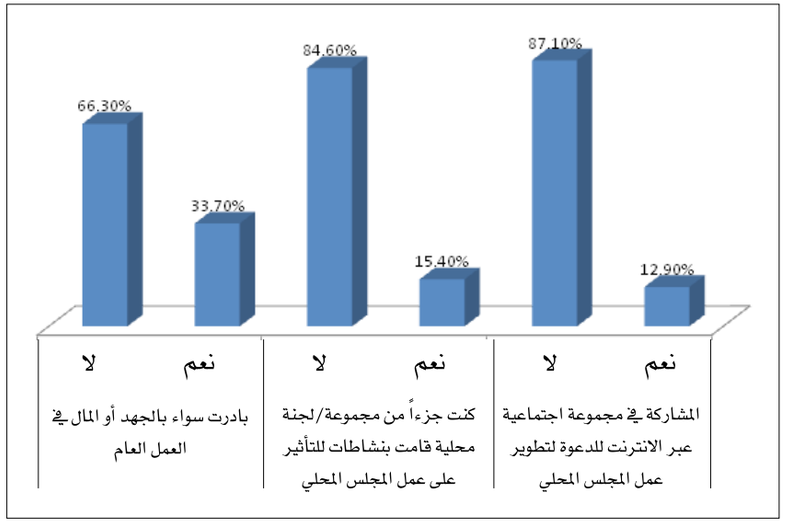

4. الإهتمام والإستعداد للمشاركة

لقد عكست التجارب والمبادرات المختلفة قدرا من الإهتمام والإستعداد للمشاركة المجتمعية من قبل المواطنين والمؤسسات والهيئات المحلية ايمانا بضرورة تعزيز وتثبيت مفاهيم المواطنة والمسؤولية المشتركة نحو القضايا العامة. إلا أن بعض المؤشرات تبرز بعض التحديات والمعيقات التي من شأنها التأثير على ثقة الأطراف وإيمانهم بأن عملية المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية لها الأثر الواضح في عملية التنمية المجتمعية. وكما تبين نتائج المسح الميداني مع المواطنين فإن أهمية المشاركة والإستعدادية لها تعتمد على طرفي المعادلة أي الهيئات المحلية والمواطنين والمؤسسات المجتمعية كافة. فيشير الرسم البياني التالي إلى أن كافة مجالات المشاركة التي تأتي عليها ورقة السياسات الصادرة عن وزارة الحكم المحلي مهمة جدا أو مهمة بالنسبة للمواطنين.

رسم بياني (5): مدى أهمية قيام الهيئات المحلية بإشراك المواطنين في المجالات التالية (نسبة الذين أجابوا بأنها مهمة جدا او مهمة)

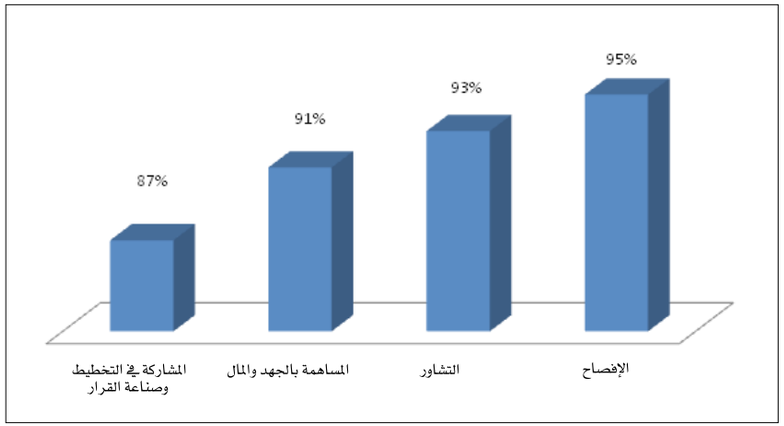

أما على مستوى المواطنين فإن الرسم البياني التالي يلخص اهتمامات المواطنين، والتي نستعرضها هنا حسب الأولوية:

1. طلب أي معلومة تهم المواطن من الهيئة المحلية (70%).
2. الإهتمام والإستعداد للعمل التطوعي (63%). وكان الإستعداد المبدئي أكبر بين فئات الشباب حيث وصل 65% بين فئة الشباب (18-35 عاما) بالمقارنة مع 61% بين الفئة العمرية المتوسطة (36-50 عاما) و56% بين من تتجاوز أعمارهم الخمسين عاما.
3. الإهتمام/الإستعداد للاطلاع على نشاطات ومشاريع الهيئة المحلية (58%).

4. الإهتمام والإستعداد لتقديم تبرعات مادية/عينية من أجل المساهمة في تنمية المجتمع المحلي (56%).
5. الإهتمام بالمشاركة في نشاطات تقييم أداء الهيئة المحلية (45%).
6. الإهتمام بالمشاركة في النشاطات التشاورية وكذلك الإهتمام بالمشاركة في نشاطات التخطيط وصناعة القرار (40%).
7. هذا وتأتي قضية الإطلاع على المعلومات الخاصة بموازنات الهيئة المحلية والنظم الداخلية وكذلك آليات صنع القرار داخل الهيئة في المرتبة الأخيرة من حيث اهتمام المواطنين (35%)، مع وجود اهتمام أكبر بين المواطنين الذكور ومن الفئة العمرية المتوسطة (36-50 عاما).

وبشكل عام، يظهر المواطنين الذكور اهتماما واستعدادا أكبر للمشاركة في أعمال الهيئات المحلية مقارنة بالمواطنات خاصة في النشاطات المتعلقة بالتشاور والتخطيط والتقييم. بينما تقل الفروقات بين المواطنين والمواطنات في الإهتمام والإستعداد لتقديم التبرعات وفي طلب المعلومات التي تهمهم/ن من الهيئة المحلية.

رسم بياني (6): مدى إهتمام المواطنين للمشاركة في المجالات التالية (المستعدين والمهتمين فقط)

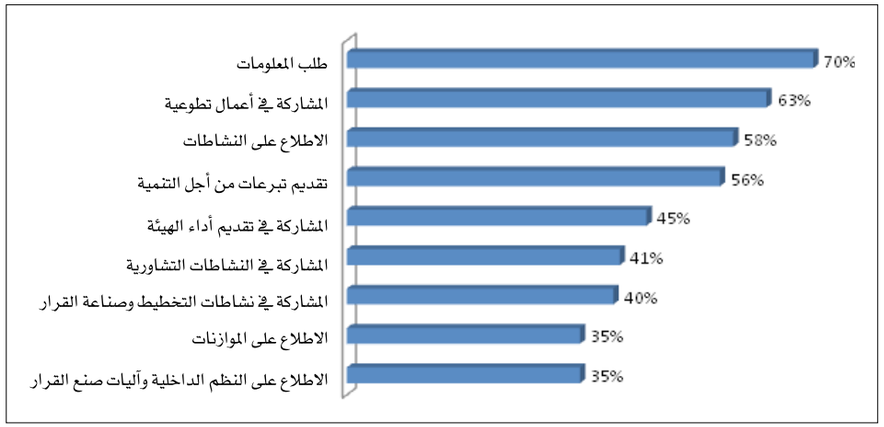

وبرغم الإهتمام الملحوظ والإستعداد المبدئي، إلا أن غالبية المواطنين ليسوا على قناعة بجدوى مشاركتهم في حال حصولها ضمن الظروف الحالية، كما تم الإشارة الى ذلك في الرسم البياني (2).

أما من حيث المشاركة الفعلية للمواطنين في عمل الهيئات المحلية، فإن النتائج تظهر نمطا متناقضا، فمن ناحية تظهر إهتماما عاما ومن ناحية أخرى مشاركة ضعيفة بالممارسة وشعور يائس بالنسبة للقدرة على التأثير. وبرغم أن غالبية المواطنين (70%) يصرحون بأنهم قد سمعوا ولو بمعلومة واحدة عن المجلس من اي مصدر كان، إلا أن المؤشرات المحددة تظهر صورة مغايرة.

- عندما تم سؤال المواطنين عن قيام الهيئة المحلية بعقد أي اجتماع مع المواطنين والمؤسسات المحلية، صرح 61% من العينة بالنفي أو بعدم المعرفة، بينما صرح 39% بمعرفتهم بأنه تم عقد اجتماعات من هذا النوع.

رسم بياني (7): حسب المعلومات المتوفرة لديك، خلال السنة الأخيرة هل تم عقد اجتماعات بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية في بلدتكم من ناحية، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي والمواطنين من ناحية أخرى؟

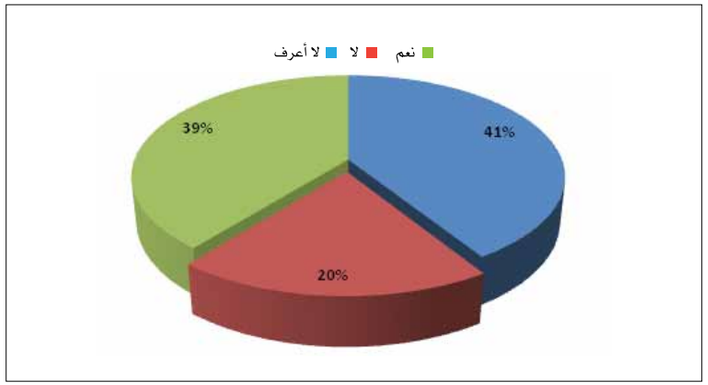

- كما صرح 68% بأنهم لم يقدموا رأيا أو نصيحة للمجلس المحلي خلال السنة الأخيرة، مقابل 32% فقط صرحوا بعكس ذلك.
- ونلاحظ أن غالبية تصل إلى 87% صرحوا بأنهم لم يشاركوا في أي مرحلة من مراحل عمليات التخطيط وصنع القرار داخل مجالسهم المحلية، مقابل 13% فقط صرحوا بأنهم شاركوا بذلك.

رسم بياني (8): هل سبق وشاركت بالنشاطات التالية ذات العلاقة بالهيئة المحلية في بلدتك خلال السنة الأخيرة؟

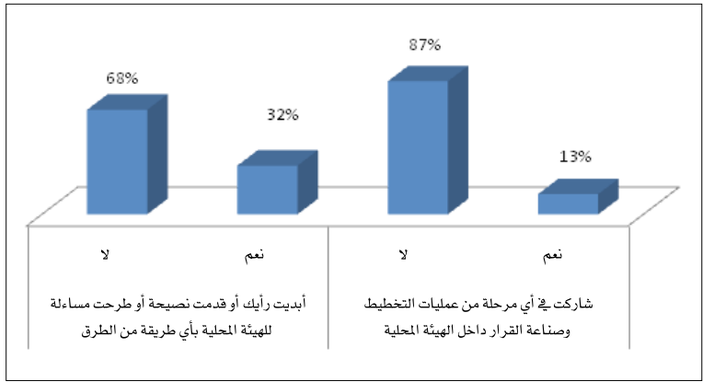

القسم الثالث

تقييم أهم المبادرات والوسائل المستخدمة في المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية

مقدمة

ليس بالجديد الحديث عن أهمية المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية، فمبكرا في حياة السلطة الوطنية قامت العديد من المؤسسات الدولية باتباع منهجيات البحث السريع بالمشاركة من أجل ضمان تطابق العمل التنموي مع أولويات المواطنين. كما تم لاحقا تضمين المنهج القائم على المشاركة في تصميم العديد من المشاريع والمبادرات مما سيضمن قبول المجتمع بالمشاريع المنوي تطبيقها بالحد الأدنى، أو من منطلق قناعة راسخة بأهمية هذا النوع من المشاركة للعملية التنموية المستدامة وعملية التحول الديمقراطي في المجتمع. هذا وإستمر الإهتمام باطلاق مبادرات تساهم في تعزيز المشاركة سواء من قبل وزارة الحكم المحلي التي شجعت الهيئات المحلية على تبني أشكال مختلفة من الآليات مثل عقد الإجتماعات التعريفية والتشاورية، وكذلك اشراك المواطنين في عمليات وضع الخطط الإستراتيجية وغير ذلك من الآليات. وتم رفد هذا التوجه من قبل مؤسسات دولية وخصوصا من قبل مؤسسة مجتمعات عالمية (CHF الدولية سابقا) التي تبنت منهجا قائما على المجتمع في تحديدها وتنفيذها وتقييمها لأولويات البنية التحتية والمجتمعية. وأصبحت عملية التخطيط الإستراتيجي بالمشاركة نهجا متعارفا عليه ومقبولا من قبل الكثير من الهيئات المحلية. كما بادرت المجموعات الأهلية كالمجموعات الشبابية والنسوية والتي تمثل الأطفال بتشجيع المجالس على دمج وجهات نظرهم من خلال تشكيل مجالس ظل تقدم المشورة والدعم وتنفذ النشاطات بالمشاركة مع الهيئات المحلية. وشكلت التكنولوجيا الحديثة مجالا رحبا للتواصل وخصوصا بين الهيئات المحلية والمجموعات الشبابية.

ومع كل هذه التطورات، إلا أن الوصول لأفراد المجتمع ومجموعاته المختلفة ما زال في بداياته، حيث وكما اتضح من نتائج الدراسة أن غالبية المواطنين يجهلون بهذه المبادرات أو غير مقتنعين بها أو أنهم لا يستطيعون الوصول إليها مما يبقيها محدودة في مجموعات نخبوية في كثير من الأحيان. وسيأتي باقي هذا التقرير على تقييم لواقع هذه المبادرات والآليات من حيث إيجابياتها وسلبياتها والفرص المتاحة امامها والتحديات التي قد تحد من إمكانيات تطبيقها.

1. السياق المجتمعي المؤطر للمشاركة

قبل الذهاب إلى تقييم ابرز آليات التواصل والمشاركة، لا بد من التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على نجاعة آلية أكثر من أخرى حيث أن هناك صفات اجتماعية معينة تحدد مدى قابلية المجتمع الفلسطيني لإستخدام نوع أو أخر من الآليات لتشجيع المشاركة. كما أن هذه الخلفيات الإجتماعية بما فيها التعليم والمهنة والعمر والوضع الاقتصادي للأسرة ومدى استخدام التكنولوجيا، كلها عوامل تؤثر في الخيارات المستخدمة حاليا والممكنة مستقبلا. ومن بين أهم الصفات السكانية في الضفة الغربية "في القرى والمدن" حيث تمت الدراسة ما يلي:

1. تشكل النساء نصف المجتمع، ولا تزيد نسبة العاملات بينهن عن 10%، بينما تعمل باقي النساء كربات بيوت (حوالي 40% من المجتمع ككل).
2. لا تزيد نسبة من أنهى الدراسة الجامعية أو جزء منها عن 31%، أما الباقي (أي 69%) فلم يزد تحصيلهم التعليمي عن الثانوي، منهم حوالي الربع لم ينهوا المرحلة الالزامية.
3. يعيش نحو 57% في تجمعات قروية، بينما يعيش الباقي (43%) في المدن.
4. وصف 72% من المشاركين في المسح الميداني في التجمعات التي تم استهدافها دخل أسرهم بأنه اقل من المتوسط (أقل من 3000 شيكل شهريا)، بينما وصف 25% دخلهم بانه متوسط (3000-6000 شيكل)، والباقي (3%) وصفوا دخل أسرهم بأكثر من متوسط (أكثر من 6000 شيكل).
5. يعمل نحو 47% من العاملين كعمال أو حرفيين أو مزارعين أو تجار، بينما يعمل الباقي كموظفين او متخصصين كالأطباء والمحامين أو الصيادلة.
6. كما أن حوالي 66% من الذين تمت مقابلتهم متزوجون بينما يشكل العزاب نحو 30%، والباقي أرامل أو مطلقين.
7. تصل نسبة الشباب (18-30) في العينة إلى 40%، و35% بين (35 و 50) عاما، والباقي (25%) أكثر من 50 عاما.
8. تصل نسبة غير العاملين إلى 53% غالبيتهم من ربات البيوت، ويعمل بشكل كلي 34% وبشكل جزئي 13%.
9. يشكل اللاجئون نسبة 23% من التجمعات السكانية التي تم إجراء المسح فيها، أما الباقي (77%) فغير لاجئين.
10. تصل نسبة مستخدمي الانترنت 54% من العينة، والباقي (46%) لا يستخدمون الانترنت.
11. تصل نسبة من يستخدم الفيسبوك من البالغين 50%، منهم بشكل دائم 27%، ويستخدم الفيسبوك بدرجة متوسطة (أحيانا) 18%، والباقي يستخدم الفيسبوك بشكل محدود (5%)، أما الباقي (50%) فلا يستخدمون الفيسبوك. أما بين مستخدمي الانترنت فيتضح أن غالبيتهم العظمى (94%) يستخدمون الفيس بوك.
12. من الجدير بالذكر أن أكثر وسيلة إعلامية يستخدمها المواطنين للحصول على أخبار منطقتهم هي محطات التلفاز المحلي حيث صرح 38% من المواطنين بأنهم يستخدمون هذه الوسيلة. وتجدر الإشارة الى أن فئة النساء تستخدم هذه الوسيلة (42%) أكثر من الرجال (33%). يتبعها الاذاعات المحلية بنسبة استخدام 28%، تستخدم النساء هذه الوسيلة أكثر من الرجال. ويستخدم 27% الانترنت والصفحات الالكترونية ومجموعات التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار، وتزيد النسبة بين الرجال (32%) عن النساء (21%)، مع تقارب بين الذكور والاناث بالنسبة لاستخدام صفحات التواصل الاجتماعي وخصوصا الفيسبوك.

2. المعرفة بوسائل المشاركة ومدى تناسبها مع المواطنين

بالإضافة إلى المعلومات ذات العلاقة أعلاه، فإنه من المهم أيضا تحليل مدى معرفة المواطنين بأساليب المشاركة المختلفة، ومدى تناسبها مع ظروفهم حسب تصريحاتهم.

- يتضح من البيانات المقدمة في جدول (1) أن المواطنين أكثر معرفة بالوسائل التقليدية التي كانت مستخدمة عبر العقود السابقة كصندوق الشكاوى، ولوحات الإعلان وعقد الإجتماعات العامة وتنفيذ الأعمال التطوعية واستخدام وسائل الإعلام التقليدية. وفي المقابل، فإن المواطنين أقل معرفة بوسائل أكثر حداثة كتشكيل لجان عمل متخصصة، استضافة ممثلي المجالس عبر وسائل الاعلام، استخدام الانترنت، استخدام المواقع الإلكترونية، استخدام آليات التخطيط الإستراتيجي، تشكيل لجان الأحياء واستطلاعات الرأي.
- أما الوسائل التي يعتبرها المواطنون أكثر تناسبا أو ملاءمة فهي في غالبها تلك المعروفة لديهم مثل استخدام صندوق الشكاوى ولوحات الإعلان واستخدام وسائل الاعلام التقليدية وتنظيم نشاطات العمل التطوعي والإجتماعات. أما الوسيلة التي لاقت أقل رواجا بين المواطنين فهي استخدام الانترنت، وهذا يعود كما ذكرنا سابقا أن 54% فقط من المواطنين يستخدمون الانترنت أصلا، منهم 50% يستخدمون الفيسبوك، وكثير منهم يستخدم الفيسبوك أحيانا أو قليلا. وبرغم أهمية هذه الوسيلة بين الفئات الناشطة والحيوية كالشباب والمتعلمين، إلا أن ذلك يؤكد على أهمية المزاوجة بين وسائل التكنولوجيا الحديثة وبعض الوسائل الأخرى التي تتلائم مع احتياجات مجموعات تعتبر اقل وصولا للتكنولوجيا الحديثة كربات البيوت والمسنين وذوي الإحتياجات الخاصة.

جدول (1): المعرفة والتقييم لمدى تناسب الآليات التالية مع مفاهيم واحتياجات المواطنين

الوسائل المستخدمة للتواصل والمشاركة	مدى تناسب الآليات التالية مع المواطنين حسب تقديرهم	مدى المعرفة بهذه الآليات لدى المواطنين
وضع صندوق للشكاوى	%89	%70
استخدام لوحات الاعلانات الخاصة بالهيئة ومؤسساتها	%86	%63
استخدام وسائل الاعلام المسموعة	%83	%58
تنفيذ نشاطات تطوعية مختلفة	%83	%61
استطلاع اراء المواطنين بشكل دوري	%83	%38
عقد المجلس لاجتماعات متخصصة حول أعمالها	%82	%62
تنفيذ مشاريع بتفويض من الهيئة المحلية	%81	%43
دعوة المواطنين لحضور جلسات اجتماعات المجلس المحلي	%80	%53
اجراء ورشات عمل متخصصة	%80	%48
عقد اجتماعات عامة للراغبين بالحضور	%80	%46

الوسائل المستخدمة للتواصل والمشاركة	مدى تناسب الآليات التالية مع المواطنين حسب تقديرهم	مدى المعرفة بهذه الآليات لدى المواطنين
تشكيل لجان احياء	%78	%36
استخدام وسائل الاعلام المقروءة	%77	%54
استخدام آلية التخطيط الإستراتيجي بالمشاركة	%77	%37
استخدام وسائل الاعلام المرئية	%76	%50
تشكيل لجان متخصصة	%76	%29
استخدام الموقع الالكتروني لنشر المعلومات والأخبار	%70	%42
استخدام مواقع التواصل الإجتماعي للتواصل مع المواطنين	%70	%40
استضافة ممثلين من الهيئات في برامج التلفاز والراديو	%68	%36
استخدام الانترنت للتواصل واستقبال الشكاوى	%28	%39

- أشارت الدراسة الكيفية الى العديد من الوسائل والآليات التي من الممكن استخدامها للتواصل وإشراك المجتمع المحلي في أعمال الهيئات المحلية والتي يشير بعضها الى سهولة تنفيذها وعدم الحاجة الى الموارد والمصادر الخارجية لتنفيذها بينما هناك بعض الوسائل التي تحتاج الى موارد مادية وبشرية ليتم تنفيذها. فعلى سبيل المثال:
  - الهيئة المحلية تشارك الناس في الافراح والاحزان وفي المشاركة في كافة الفعاليات المجتمعية كما تقوم بمشاورة المجلس الشبابي في قضايا جوهرية تهم البلد كقضية المياه وتساعد في المخيمات الصيفية وحفلات التكريم والتخريج (رئيس بلدية، مقابلة، شمال الضفة الغربية).
  - نبادر كبلدية في زيارة كافة المؤسسات من مدارس ومراكز نسوية وأندية شبابية ونتعامل مع كافة طلباتهم، فيوجد لدينا مندوب عن كل مؤسسة او عشيرة في جميع المجالات. نعتبر بأن العلاقات العامة في البلدية هي من أهم الآليات للتواصل والمشاركة مع المواطنين والمؤسسات المحلية إلا أن عدم وجود كادر لمتابعة العلاقات العامة هو نقص لدينا (رئيس بلدية، مقابلة/ جنوب الضفة الغربية).

كما أن هناك مظاهر لاستخدام تكنولوجيات حديثة في التواصل والتشاور مع المواطنين:

- كنت أجلس لعدة ساعات على الفيسبوك التابع لصفحة البلدية لتوضيح كافة القضايا خصوصا تلك المتعلقة بقضية عدادات مياه دفع مسبق وقمت بتوضيح الأمور للمواطنين حول هذا المشروع (مدير بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).

- استخدام ورشات العمل واللقاءات غير المنظمة ومن خلال صفحة البلدية ومن خلال المسجد ولوحات الاعلانات هي الوسائل الأفضل (ممثل قطاع خاص، مقابلة، شمال الضفة الغربية).

وهناك العديد من الوسائل المستخدمة أحيانا من قبل بعض الهيئات وغير مستخدمة في الكثير منها، والحديث عنها كان بمثابة اقتراحات أكثر منها واقع مطبق على الأرض:

- أفضل الوسائل الفعالة هي توصيل المعلومات عن طريق فاتورة المياه والكهرباء، والرسائل القصيرة، وعمل استبيان واستفتاء بين الأهالي من بيت لبيت ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي (موظفة بلدية، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية).
- أنا أفضل التواصل المباشر مع البلديات من خلال الزيارات الدورية والشرح عن المشاريع التي تحتاج الى دعم ومساعدة وأن تكون هذه المشاريع مبنية على أساس فحص احتياج المواطنين (مستشار، وزارة الحكم المحلي).
- المجلات الدورية والراديوهات المحلية هي افضل وسائل (ممثل وزارة الحكم المحلي، مقابلة ، جنوب الضفة الغربية).
- الافصاح والإعلان عن الموازنة بعد مصادقتها من الوزير والتشاور مع ذوي الاختصاص والعلاقة (رئيس بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).
- الاذاعات المحلية، توزيع بروشورات عن انجازات البلدية والمشاريع والاتفاقيات، حملات ضغط ومناصرة من قبل المواطنين، الموقع الإلكتروني، من خلال اقامة المعارض والبازارات الوطنية والامسيات الرمضانية (ناشطة نسوية، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).
- ورشات عمل لتحديد الإحتياجات وتنفيذ مشاريع بمشاركة المواطنين وخاصة للشباب ودعم الأنشطة الرياضية (ممثل مجلس شبابي، مقابلة، جنوب الضفة الغربية).
- تشكيل اللجان المتخصصة يوفر على المجلس كثيرا والمجموعات المتخصصة تفيد البلدية في مشاريعها وفي قريتنا بدأنا بتشكيل لجان أحياء ومهمتها ان تعمل اجتماعات على مستوى الأحياء وهي طريقة ستعزز المشاركة في القضايا التي تخص البلد (رئيس مجلس، ورشة عمل، شمال الضفة الغربية).

- وجود دائرة علاقات عامة ودائرة ثقافية يعزز من مجالات المشاركة فمواقع التواصل الاجتماعي مهمة جدا في ابراز نشاطات البلدية بالاضافة الى عقد اللقاءات العامة والجماهيرية ولكن من المجدي أكثر ان نتواصل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، (ممثل بلدية).

3. تقييم تجارب وآليات للمشاركة من الواقع الفلسطيني

تتسم المشاركة في أعمال الهيئات المحلية بالتنوع والتناثر، إذ تتنوع الآليات والأساليب وبعضها يتسم بالابداع إلا انها تفتقد الى آلية جامعة وممنهجة تضمن استمراريتها وفاعليتها فلا بد من إيجاد اطار جامع وتفصيلي لهذه التجارب. تتطرق الدراسة الى بعض هذه التجارب التي تجمع قصص نجاح ولكنها بحاجة الى دعم ومأسسة.

3.1 **المجالس الشبابية:** بدأت فكرة تنفيذ المجالس المحلية الشبابية في عام 2009، حيث سميت آنذاك «المجالس المحلية الشبابية المساندة»، قامت فكرة المشروع على تأسيس هذه المجالس لتكون مناظرة للهيئات المحلية في تركيبتها ووظائفها وأعمالها. وقد انبثق هذا المشروع من الحاجة الفعلية لتوفير السبل والآليات لزيادة انخراط فئة الشباب في الخدمة المجتمعية المدنية، عبر إطار شبابي قادر على الانخراط المسؤول في مجال الحكم المحلي، وتمثيل احتياجات الشباب وطموحاتهم المستقبلية على المستوى المحلي. وقد وصل عدد المجالس المحلية الشبابية المنتخبة حاليا إلى 17 مجلسا. وتعتبر هذه المجالس أحد النماذج والأساليب لمشاركة فئة الشباب في أعمال الهيئات المحلية. والتي من شأنها إشراك فئة مهمة من المواطنين في أعمال الهيئات المحلية، تتسم هذه االتجربة بالنجاحات العديدة التي أدت الى تفضيل وتثبيت ضرورة مشاركة فئة الشباب في تنمية مجتمعاتهم. إلا ان التجربة بحاجة للمتابعة المستمرة ولقناعة من قبل الهيئة المحلية ومن قبل الشباب أنفسهم بالعمل المشترك والنتائج التي ستترتب على عملية إشراك الشباب في المجالات المختلفة.

إطار(3): تجربة المجلس المحلي الشبابي بيت فجار

كان لآلية العمل بين المجلس الشبابي المحلي والمجلس المحلي في بيت فجار دور في النجاح النسبي للتجربة، وفي إعطاء أدوار واسعة للشباب وبناء درجة عالية من الثقة بأهمية تمثيل الشباب ومشاركتهم. إلا أن العمل المشترك بحاجة الى قناعة حقيقية من قبل المجلس بأعضائه وموظفيه بأهمية مشاركة الشباب والمبادارات التي يقدمها الشباب من خلال هذا المجلس الشبابي. وعن آلية العمل المشتركة تحدث أحد أعضاء المجلس الشبابي هناك بقوله:

"أي مشروع او نشاط يختص بالشباب نحن السباقون في المشاركة فيه ونهتم فيه ونطالب دائما المشاركة في كافة القرارات المتعلقة ببلدنا، ومن بين الامثلة تنظيم احتفال مع ذوي الاعاقة، المشاركة في النوادي الترفيهية والصيفية والحدائق، ولكن في بعض الأحيان يكون لدينا مطالب ولا نرى أي استجابة لها. نحن علاقتنا مباشرة مع رئيس البلدية وبنطلب منه كل شيء ولكن اذا غاب رئيس البلدية مطالبنا لا يستجيب لها احد."

3.2 **مجالس الأطفال:** تعتبر هذه التجربة رائدة من حيث اشراك الأطفال في أعمال الهيئات المحلية عن طريق الاقتراع والانتخاب لتشكيل مجلس بلدي للأطفال، يمثل مجلس ظل بالنسبة لمجلس البلدية، ويهدف إلى إشراك المزيد من أفراد هذا الجيل في صنع القرار. وقد بادرت بلدية أريحا الى فكرة إنشاء مجلس بلدي للأطفال عام 1999 كأول مدينة فلسطينية تدخل في هذا المجال وذلك لإتاحة الفرصة لأطفال المدينة للمشاركة في تقييم احتياجاتهم والتعبير عنها بأنفسهم ومن أجل المساهمة في بناء المجتمع. هذا ويعتبر مجلس الاطفال هو أحد الآليات المتبعة لاشراك الأطفال ممن هم أقل من 18 عاما حيث يعقد المجلس البلدي معهم عدة لقاءات ونشاطات للعمل على قضايا عامة تهم المواطنين والطلاب والأطفال بشكل خاص. ومن التجارب الناجحة أيضا في الخليل، قام المجلس بعدة حملات تطوعية وأيام ترفيهية بمساعدة المجلس البلدي الذي أتاح امكانياته وموارده لانجاح مشاركة الاطفال في أعماله. إضافةً إلى تجربة مجلس أطفال رام الله حيث ساهم في عدة مشاريع للبلدية منها ماراثون الأطفال والمخيم البيئي ومهرجان وين ع رام الله، ومهرجان الزيتون وجدارية المحكمة العثمانية، ومخيم التطوع الدولي، بالإضافة إلى مشروعهم الخاص بعمالة الأطفال. وتبقى هذه التجارب محدودة وشكلية الى حد بعيد، تتخذ الطابع الاحتفالي والاعلامي أكثر منها منتظمة ومؤسسة ومؤثرة.

وفي كل الحالات، كمجالس الشباب ومجالس الأطفال أو حتى المجالس النسوية، هناك بعض الفرص لتعزيز المشاركة منها:

- الإشراك الفعلي والجدي للفئات المهمشة من النساء والشباب والأطفال في أعمال الهيئات المحلية المختلفة.
- المساهمة في توعية هذه الفئات بضرورة تفعيل دورهم في قضايا الشأن العام في مناطقهم.
- العمل على تفعيل دور مجموعات مهمشة أخرى في المجتمع كالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والفقراء.
- خلق جيل فاعل ومشارك لديه المسؤولية لتولي زمام الأمور من خلال اشراكه في كافة مراحل صنع القرار والحق في الحصول على المعلومة.

أما التحديات التي يمكن استنتاجها من تطبيق مثل هذه النماذج فهي:

- عدم منهجة ومأسسة أعمال المجالس الشبابية والأطفال والنساء.
- عدم توفر امكانيات مادية وموازنات خاصة بالنشاطات والفعاليات التي تقوم بها هذه المجالس.
- عدم ضمان استمرار هذه المجالس في حالة توقف الدعم الخارجي لها.
- عدم قناعة البعض في الهيئات المحلية بفاعلية ودور المجالس الشبابية ومجالس الأطفال والتعامل معها بشكل فوقي أو على أنها عبأ عليها في بعض الأحيان.
- التعامل أحيانا مع هذه المجالس كوسيلة للاستعراض والكسب السريع من قبل بعض الأطراف، فتغدو شكلية وطقوسية تركز على الاحتفالات والإعلام أكثر من الدمج والتمثيل الحقيقي.

3.3 اللجان المتخصصة ولجان الدعم والمساندة:

في تجربة ناجحة قامت العديد من الهيئات المحلية بتشكيل لجان استشارية ومساندة لها حيث يرسم تشكيلها بقرار من المجلس البلدي، وتهدف هذه اللجان الى مساندة الهيئة في تطوير وتعزيز التواصل والتفاعل والمشاركة بين المجتمع المدني والبلدية وتقديم الاقتراحات والتوصيات والإستشارات والملاحظات للهيئة المحلية بهدف تحسين مستوى الخدمات. كما تقوم اللجان المساندة بالتعاون مع الهيئة المحلية في أعمالها وفي تنفيذ المشاريع وتقييمها. هذا وهناك العديد من الأمثلة للجان متخصصة ومساندة فاعلة كما في الرام التي شكلت لجان خاصة بالمرأة ولجنة تسمى بلجنة النزاهة لمتابعة وتقييم الخدمات المقدمة للمواطنين كما تم في بيت أمر ايضا، تشكيل لجان متابعة محلية للمشورة من رؤساء المؤسسات والعائلات. كما وقامت بلدية رام الله باستخدام هذه الآلية حيث شكلت اللجان الاستشارية ولجان مساندة للبرامج والمشاريع. هذا ومن الجدير ذكره أن بعض المسؤولين في الهيئات المحلية قد أشاروا الى ضرورة تخصص اللجان وتحديد عملها بمهام ذات سقف زمني محدد وربطها بمخرج معين حتى يتم الاستفادة من عملية اشراك هذه اللجان في عملية التخطيط والتنفيذ ايضا للنشاطات.

3.4 لجان الأحياء:

برغم الإهتمام المبدئي بفكرة لجان الأحياء، إلا أن فريق البحث لم يجد تطبيقات فعلية لهذه الفكرة في إطار الترابط مع الهيئات المحلية. فقد كانت التجربة الأكثر بروزا في مناطق قطاع غزة في سياق تطبيق بعض المؤسسات الدولية لمشاريعها. وبرغم ذلك، فإن هذه اللجان لم تعد موجودة أو ذات فاعلية، وأصبحت في غالبها تاريخا لم يتم تقييمه بشكل تحليلي. كما التجربة الأقرب لمفهوم لجان الأحياء هي ما أطلق عليه خلال الانتفاضة الثانية اللجان الشعبية، والتي قامت بتنظيم مجالات الحياة المختلفة في مناطق تواجدها في ظل ضعف أداء الهيئات المحلية. وفي كلتا الحالتين، فإن التجربة تؤكد أنه من الضروري إيجاد أطر تنظم علاقة لجان الأحياء في سياق هيئات الحكم المحلي مع محافظتها على مصداقيتها مع جمهورها الذي تخدمه. كما أن تفعيل لجان الأحياء لا يجب أن يتم على حساب إضعاف الهيئات المحلية بل يتم من أجل التكامل معها. كذلك، فإن وضوح الأطر المرجعية وآليات اختيار أعضاء هذه اللجان وأدوارهم ومدة فترة تمثيلهم لمجتمعهم، كلها أمور يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لتجربة مثل هذه. وفي نفس الوقت، فإن البلديات التي تذهب لتشكيل هذه اللجان قد تريد أن تفكر بالقيام بذلك بشكل مرحلي في بعض الأحياء وتنتقل تدريجيا للشمولية وخصوصا في المدن الكبيرة. وتقوم بعض البلديات حاليا، كبلدية رام الله، بوضع تصورات حول لجان الأحياء وأدوارها وآليات تفعيلها.

إطار (4): لجان الأحياء: تجربة مدينة رفح

تم تشكيل لجان للأحياء في مدينة رفح ومدن اخرى في قطاع غزة بالتنسيق مع البلديات، وتركز عمل هذه اللجان على تقديم المشورة ووجهة النظر في القضايا التي تهم أحياءهم والمدينة بشكل متكامل. وبرغم البداية الإيجابية والتجربة الغنية لهذه اللجان خلال العقد السابق، إلا أنها تلاشت تدريجيا. ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل هذه التجربة أنه لم يكن هناك وضوح في أدوار وصلاحيات الأطراف المختلفة، فمن ناحية اعتقد الكثير من الأعضاء أن دورهم في صنع القرار حاسم ويتجاوز دور أعضاء البلدية، بينما اعتبرت البلدية دورهم تشاوري ويعود القرار لأعضاءها وإدارتها. إن غياب المرجعيات المكتوبة وضعف التواصل المؤسس أدى للكثير من سوء الفهم بين الأطراف وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار. وفي نفس السياق، قررت بلدية رفح حديثا (في النصف الثاني من 2012) إعادة تشكيل لجان الأحياء وإشراك المجتمع المحلي في رسم سياسات وأهداف البلدية. وتقوم البلدية بتنفيذ هذا الهدف على مراحل حيث ستبدأ في 4 أحياء في المرحلة الأولى واستكمالها إلى 10 لجان بنهاية 2012. وقامت البلدية بتوزيع إعلان يتضمن شروط العضوية في اللجان، بما في ذلك أن لا يقل عمر المرشح عن 30 سنة (وهو عمر يزيد عن عمر الترشح لعضوية الهيئات المحلية)، وأن يكون مقيما في الحي وأن يكون لديه الرغبة بالعمل التطوعي[2]. وما زال التوجه نحو اللجان على أنه جزء من عمل دائرة (العلاقات العامة) مما يعطيه صبغة شكلية قد ينظر إليها البعض على أنها غير جادة. وضمن تقييم التجربة الجديدة فإن هناك تعقيدات إضافية فرضها الواقع السياسي المتمثل في الانقسام حيث أن تشكيل اللجان تأثر بحالة الانقسام وتم انتخاب كافة أعضاء بعض اللجان من نفس الحزب السياسي الحاكم، ومع اعتراضات المواطنين تم ضم أعضاء جدد من الجزب المعارض، ويعزى النجاح النسبي والعلاقة البناءة بين اللجنة والبلدية إلى التشابه الحزبي بين غالبية أعضاء المؤسستين. ومع ذلك، فإن اللجان التي تم تشكيلها حديثا وبرغم ضمها لامرأتين بين الأعضاء التسعة، إلا أن دورهن محدود وشكلي في كثير من الأحيان. كما أن محدودية المصادر المتوفرة لدعم المشاريع ذات الأولوية في كل حي تؤدي إلى الإحباط حيث تتوقع كل منطقة أن تكون لها الألوية في المشاريع المدعومة[20]. ومن بين الدروس المتعلمة من التجارب المختلفة ما يلي[21]:

- تشكيل لجان الأحياء ضمن إطار قانوني وأدوات عمل منضبطة ومتفاهم عليها بين الأطراف،
- وضع مرجعيات عمل وتواصل واضحة غير قابلة للتأويل لتنظيم العلاقة بين الأطراف وتحديد الأدوار والصلاحيات،
- توضيح آليات العمل والتواصل وتبادل المعلومات بين الأطراف بما يعطي هذه اللجان الشعور بالجدية بين المواطنين والممثلين لهم ولا تتحول إلى لجان شكلية ليست لها أي قيمة بين المواطنين،
- تفادي الحزبية والفئوية بالنسبة لتمثيل الأحياء والتركيز على دورها التنموي والخدماتي،
- انتخاب ممثلي المواطنين مباشرة سواء من خلال اجتماعات عامة أو/و من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة،
- التأكد من تمثيل فئات مهمشة في المجتمع وخصوصا على المستوى المحلي كالفقراء والنساء والشباب وذوي الإعاقات،
- عدم اعتبار إنشاء لجان الأحياء كمسألة علاقات عامة، بل أن يتم التعامل معها كجزء أصيل من عمل الحكم المحلي ولها قوة التأثير والمتابعة والرقابة والمحاسبة.

3.5 تطوير الأدلة في اطار المشاركة المجتمعية:

لقد كانت هناك العديد من المبادرات لتطوير أدلة مختلفة لتنظيم عملية التواصل والتشبيك بين الهيئة المحلية ومجتمعها وإيجاد السبل والآليات المناسبة لتفعيل وتشجيع عملية التواصل بتغذية مرتجعة من المواطن. ومن بين المبادرات الأحدث هي تطوير دليل اجراءات ادارة الشراكة مع المجتمع المحلي والذي بادرت به وطورته بلدية بيت ساحور. وقد تم تطوير هذا الدليل بناء على نتائج ورشات العمل مع المجتمع المحلي وذوي العلاقة. هذا ويحتوي الدليل على عدة اجراءات على مستوى المجلس البلدي وعلى مستوى المشاركة المجتمعية في تقديم الخدمات حيث يقدم بعض النماذج والخطوات المتبعة في تنفيذ بعض نشاطات الاشراك كجلسات الاستماع التواصل مع الجمهور عبر صفحة الفيس بوك وغيرها من آليات مشاركة مختلفة.

ومن الجدير الإشارة الى جهود مجموعة العمل الوطنية التي تعمل على مشروع التخطيط التنموي الإستراتيجي والمنفذ من قبل وزارة الحكم المحلي وبالشراكة مع وزراة التخطيط، صندوق تطوير وإقراض البلديات وبعض البلديات المختارة، ويتم مساندة المشروع من قبل العديد من شركاء التنمية. حيث قام الفريق بتطوير دليل الإجراءات والأدوات لتحضير وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن والبلديات الفلسطينية، ويبين هذا الليل خطوة بخطوة كافة النشاطات اللازمة لتحضير وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية الإستراتيجية ويمثل هذا الدليل إطارا توجيهيا يضمن المشاركة المجتمعية ويشجع على الإبداع. كما يحتوي على بعض النماذج لكيفية اشراك المجتمع في أعمال الهيئة المحلية. ومن الأهمية بمكان أن هذه المبادرة تؤمن بأن نجاح عملية التخطيط التنموي الإستراتيجي تعتمد على تكاملية ادوار كل من الهيئة المحلية والمجتمع المحلي والمواطنين والقطاع الخاص والحكومة المركزية وهو شعار المشروع. وضمن برامجها قامت ايضا مؤسسة مجتمعات عالمية "CHF الدولية سابقا" وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، بتطوير مسودة أدلة خاصة بالهيئات المحلية للمشاركة المجتمعية في كل من مجالات التخطيط الهيكلي واستخدام الأراضي، إعداد الموازنات السنوية، المراقبة والاشراف بالمشاركة، والتخطيط بالمشاركة. وتستعرض هذه الأدلة أهمية المشاركة المجتمعية والأدوات التي يمكن استخدامها لتفعيل عملية المشاركة المجتمعية وتوسيع مداها من أجل تعزيز الثقة بين الهيئات المحلية والمواطنين. وقد تم تطوير هذه الأدلة بناء على عملية تشاركية مع الهيئات المحلية التي أظهرت أولوياتها و الوسائل الأفضل بالنسبة لها.

3.6 مراكز خدمة الجمهور:

قامت بعض الهيئات المحلية بتطوير مراكز خدمات الجمهور في بلداتها وذلك بالشراكة مع مؤسسة مجتمعات عالمية "CHF الدولية سابقا" وبتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID ، حيث تسعى إلى تقوية قيادة الهيئات المحلية لتصبح أكثر فاعلية وشفافية وديمقراطية، كما وتسعى الى تطور قدرات الطواقم الفنية والإدارية مما يسهل عملية تلقي الخدمة من قبل المواطنين ويزيد كفاءة المجلس في تقديم الخدمات وسرعة انجاز معاملات المواطنين وتطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات وتنفيذ المهام المختلفة باستخدام أنظمة الكترونية محوسبة من قبل موظفي مراكز خدمة الجمهور المدربين على استقبال المواطنين دون ارهاق المواطن في المتابعة مع اقسام البلدية المختلفة. وهذا من شأنه الارتقاء في تقديم الخدمات وتعزيز جوانب الشفافية والنزاهة.

مع حداثة المبادرة النسبي فان المؤشرات الاولية تؤكد أن مساهمة هذه المراكز في تعزيز التواصل بين المواطن وهيئته المحلية على الرغم من بعض المعيقات والتحديات المتعلقة بأداء هذه المراكز مع امكانية استخدامها بشكل أكبر للتواصل مع المواطنين. نظرا لبدء بناء الانظمة المتعلقة بها حديثا.

3.7 منهجيات أخرى

بالاضافة إلى المبادرات التي تم ذكرها أعلاه، هناك العديد من المبادرات والآليات التي تم ذكرها من قبل الخبراء والمسؤولين الذين تم مقابلتهم أو شاركوا في ورش العمل:

- تخصيص موازنة خاصة في مشاركة المرأة كما في بلدية البيرة.
- إنشاء دائرة عامة للشباب كما في بلدية الخليل.
- تولي أفراد من المجتمع رئاسة البلدية لمدة قصيرة كما في علار والطيبة وقلقيلية .
- تخصيص أيام مفتوحة للجمهور كما في بلدية الخليل.
- تنظيم دعم المؤسسات المحلية/والخاصة لنشاطات البلدية والتعاون معها.
- المراكز المعلوماتية أو المجتمعية التي تنشؤها البلديات كما في مركز رام الله للمعلومات السياحية، ومركز الخدمات المجتمعي في بيت فجار، ومركز الأنشطة المجتمعية في طوباس.
- دراسات قياس رضى المواطنين والتي عملت عليها أكثر من هيئة محلية.
- المبادرات المشتركة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص كما في بيت فجار حيث قام اصحاب السيارات والجرافات بالمساهمة في تجهيز شارع وجدران استنادية.
- سياسة الباب المفتوح: برغم أن مثل هذه السياسة معلنة من قبل الغالبية من مسؤولي الهيئات المحلية، إلا أن تطبيقها موضع تساؤل حقيقي، حيث أن تطبيق مثل هذه السياسة قد يكون اسهل إلى حد ما في القرى الصغيرة ولكنه صعب جدا في البلديات الكبيرة، مما يعني أهمية توفر وحدات خاصة للتعامل مع شكاوى الجمهور وأخرى للعلاقات العامة والتنمية والمشاركة المجتمعية.
- حضور الإجتماعات الرسمية للهيئة المحلية .
- آليات المسائلة الإجتماعية وهي في بداياتها.

4. تقييم الإهتمام بالفئات المهمشة

تشير التجارب الى وجود إهتمام لفظي، وأحيانا أقل، فعلي من قبل الهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي بإشراك الفئات المهمشة في المجتمع كالنساء والشباب وذوي الإعاقة وبدرجات متفاوتة. ويجب الإشارة في هذا المجال الى دور كل من المؤسسات الأهلية المحلية في دعم هذه الفئات المهمشة. ومن الجدير هنا الإشارة الى تجربة المؤسسات النسوية في يعبد والتي بادرت الى تفعيل علاقاتها مع البلدية لخدمة فئة النساء والعمل الدؤوب على تنفيذ المشاريع والنشاطات التي من شأنها اشراك أكبر قدر من النساء في القضايا العامة التي تهم النساء تحديدا. بالاضافة الى الإهتمام بفئة المعاقين في كل من بيت ساحور وبيت فجار من خلال استحداث مراكز خدمات مجتمعية تهتم بأمورهم.

5. استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الهيئات المحلية

من اللافت للنظر في هذه الدراسة الإهتمام بوسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الهيئات المحلية والتوجه لاستخدامها في التواصل واشراك المواطنين. وقد أشارت الدراسة الى أن أكثر من النصف بقليل (54%) من المواطنين يستخدمون الانترنت، ونصف هؤلاء (50%) يستخدمون شبكات الاتصال المجتمعية (فيسبوك) بشكل دائم و34% يستخدمونه في بعض الأحيان و10% يستخدمونه أحيانا و7% فقط لا يستخدمونه أبدا.

كما وأكدت الدراسة الكيفية، على ضرورة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي كأحد الآليات الفعالة والمجدية كما جاء على لسان بعض المسؤولين:

- "نقوم من خلال بوابة البلدية على الفيس بوك بنشر المعلومات ونتواصل مع الناس لكن الناس المفروض يكونوا أنشط أكثر وايضا نحتاج الى شخص متفرغ في البلدية " (مدير بلدية، جنوب الضفة الغربية).
- "إن من أفضل الوسائل للتواصل مع الجمهور والمواطنين هو الفيسبوك حيث لقينا تجاوبا أكبر من خلال مقارنت مع الإجتماعات التي لم يحضرها أكثر من 20 شخص" (مسؤول بلدية، وؤشة عمل، رام الله).

هذا وقد قامت الدراسة بأخذ عينة من عشر بلديات في مناطق الوسط والشمال والجنوب (وهي حلحول، رام الله، أريحا، قباطية، بلعا، يطا، طوباس، رفح، قلقيلية، والرام) [22] وأجرت مراجعة كاملة للبوابات «الصفحات» الالكترونية لها وذلك بهدف فحص شفافية الهيئة المحلية من حيث نشر المعلومات والأفصاح عن البيانات الخاصة بها، بالاضافة الى المساحات التفاعلية التي تستخدمها في التواصل مع المواطنين بالاضافة الى الآليات الالكترونية التي تستخدمها كالنشرات البريدية او صفحة التواصل الاجتماعي. ومن المهم الإشارة الى أن بعض الصفحات الالكترونية لبعض الهيئات تتوفر فيها بعض مقومات الشفافية والإفصاح والمشاركة إلا أنها تتباين بشكل كبير من حيث تفعيل وتحديث المعلومات والنماذج المتوفرة. وفي ما يلي عرض لهذه المراجعة مع التنويه إلى أن مفتاح الجدول كالأتي: (نعم: موجود ويعمل، محدود: الرابط موجود ولا يعمل، جزئي: موجود بشكل جزئي، لا: لا يوجد).

22 لم نجد لبلدية الرام أي موقع الكتروني خاص بها، وكذلك الحال بالنسبة لباقي بلديات محافظة القدس.

جدول (2): توفر المعلومات والتقارير والنماذج على الفصحات الالكترونية للهيئات المحلية

المحور	البند	حلحول	رام الله	أريحا	قباطية	بلعا	يطا	طوباس	رفح	قلقيلية
الشفافية	الموازنة السنوية	لا	محدود	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا
	موازنات المشاريع	لا	محدود	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا
	اخبار واعمال رئيس واعضاء البلدية	جزئي	جزئي	نعم	لا	لا	نعم	لا	جزئي	نعم
	إعلانات وعطاءات	نعم	نعم	محدود	محدود	لا	نعم	نعم	لا	جزئي
الإفصاح	بيانات عامة	جزئي	نعم	محدود	نعم	لا	محدود	جزئي	تعم	نعم
	إعلانات وأخبار البلدية	نعم	نعم	نعم	جزئي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تقارير الإجتماعات والقرارات	جزئي	نعم	محدود	محدود	لا	لا	لا	لا	نعم
	محاضر الإجتماعات	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	مشاريع جارية	نعم	جزئي	لا	محدود	لا	لا	نعم	نعم	لا
المشاركة	مساحات تفاعلية	نعم	لا	لا	نعم	جزئي	لا	محدود	لا	نعم
	الشكاوى	لا	جزئي	لا	محدود	لا	لا	نعم	محدود	نعم
	خدمات الكترونية	لا	محدود	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	دليل خدمات	نعم	نعم	نعم	جزئي	لا	محدود	نعم	نعم	نعم
التواصل	اتصل بنا (الكتروني)	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
	نشرة بريدية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
	صفحة فيسبوك	نعم	نعم	لا	مي	لا	مي	لا	نعم	لا
	قناة يوتوب	نعم	نعم	لا	مي	لا	مي	لا	نعم	لا
	إستطلاعات الرأي	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم

القسم الرابع:

أهم الاستنتاجات والتوصيات

(نحو مشاركة فاعلة ومستدامة في
أعمال الهيئات المحلية)

مقدمة

أكدت نتائج هذه الدراسة على ما تم التوصل إليه في ورقة السياسات الخاصة بالمشاركة المجتمعية (2011)، فقد اقتصرت الممارسات التشاركية على عدد من الهيئات المحلية، وتتم في معظمها على نحو غير ممأسس وغير ملزم لتلك الهيئات لا سيما في ظل غياب الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتعزيز المشاركة المجتمعية. كما وتتذبذب فيها درجات تفاعل المواطنين ومؤسساتهم تبعا لمدى ادراكهم بدورهم في عملية تجسيد مفاهيم الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد وإحداث التنمية المحلية، ففي العديد من الحالات تكون المشاركة شكلية وغير فعالة وغير ممثلة. كما نوهت ورقة السياسات الى أسباب ضعف المشاركة، بما في ذلك عدم وجود آليات وأدوات تواصل مناسبة، وقلة معرفة المواطنين بطبيعة عمل ومسؤوليات الهيئات المحلية وضعف وعيهم بأهمية دورهم التشاركي في إحداث تنمية محلية مستدامة، وضعف وعي الهيئة المحلية بأهمية مشاركة المواطنين في عمليات التخطيط وصناعة القرارات على المستوى المحلي وقلة اهتمام المواطنين بالمشاركة نتيجة لقناعات تولدت لديهم بعدم جدواها قياسا على مشاركات شكلية تمت سابقا.

سيتم في هذا القسم تقديم أهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بتعزيز المشاركة في الحكم المحلي وهيئاته. ومن أجل وضع هذه التوصية ضمن رقعة أوسع، سيتم أولا استعراض بعض التجارب المقارنة – دوليا وفلسطينيا (1948)، وكذلك تلخيص للفرص والتحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع التوصيات.

1. التجارب الدولية والفلسطينية المقارنة

أكدت نتائج الدراسة على أن هناك توجها عالميا نحو تبني مقاربات المشاركة الإجتماعية لتحقيق التنمية والشفافية في الحكم المحلي. وسيتم هنا استعراض بعض التجارب الدولية للاستفادة منها، بحيث يساهم فهمهما في بلورة التوصيات. وقد تم اختيار تجارب من مناطق مختلفة بعضها في دول متقدمة وأخرى قيد التطور:

1.1 **كيرالا / الهند**: التلاقي بين الإرادة الوطنية والإحتياجات المحلية[23]

وضعت التعديلات رقم 73 و 74 من دستور الهند الطريق لنقلة نوعية في نظام الحكم في البلاد، حيث تم إضافة مستوى الحكومة المحلية لنظام الحكومة الوطنية والولاية. كما تم إضافة تعديلات مهمة بالنسبة لنظام الحكم غير المركزي، مثل قيام كل ولاية بإنشاء مناطق حكم محلي فرعية (بانشيات) في المناطق الريفية وبلديات في المناطق الحضرية. كما تتمتع كل المناطق بسلطات تشريعية وتخطيطية ووضع موازنات. كما اشترط النظام الجديد أن يكون لدى كل منطقة لجنة تخطيط لتحضير خطة تنموية تدمج الخطط المحلية في المناطق الحضرية والريفية وخطط المستويات العليا. وفي نفس الوقت، كما نصت التعديلات على إنشاء لجان موازية في كل قرية مكونة من عدد قليل نسبيا من المواطنين، ويتم تكليف سلطات المناطق أن تمنح السلطة والمسؤوليات لهذه اللجان. وفي سياق ذلك، وفي آب عام 1996، قام مجلس كيرالا للتخطيط بإعداد حملة للتخطيط اللامركزي تحت قيادة وزارة الحكم المحلي الذاتي. هدفت الحملة لإعداد الخطة التاسعة للسنوات الخمس القادمة لولاية كيرالا والتي جاءت تحت عنوان "خطة الشعب."

23 George, Mariamma. September 2007. An Introduction to Local Self Governments in Kerala. SDC Capdeck. Kerala-India.

و تم اطلاق هذه الخطة مع اعلان أن 40-35 % من مجمل تمويل الدولة الانمائي ستتحول للحكم المحلي ليتم صرفها على أساس الاولويات التي يضعها السكان. وإن دلت هذه التجربة على شيء فهي تدل على اهمية الارادة السياسية العليا والتشريعات التي تعزز اللامركزية.

1.2 نيو هافين / الولايات المتحدة الامريكية: تعديلات لاستيعاب التنوع السكاني[24]

يؤدي التنوع السكاني في المراكز الحضرية الكبيرة إلى قيام الهيئات المحلية بإجراءات لتتواءم مع الإحتياجات المتنوعة للسكان. ففي مدينة نيو هافين، واجه المهاجرون العديد من العقبات ومن أهمها عدم قدرتهم على لوصول الى المؤسسات المصرفية وجوانب اخرى تؤثر على المستوى المعيشي لهم. كما أن خوفهم من السلطات كان يمنعهم من التبليغ عن حالات اجرامية مثل القتل والسرقة لأنهم كانوا من أول المهددين بأن يكونوا المشتبه بهم حيث أنهم لا يملكون أي بطاقات هوية. وكانوا أيضا من ألاكثر عرضة للتحايل والابتزاز والسرقة لأنهم كانوا يأخذون مخصصاتهم نقدا ولا يستطيعون وضعها في البنوك. كما أنهم لا يستطيعون الوصول إلى العديد من الخدمات لأن ذلك يتطلب وجود بطاقة هوية، الشيء الذي لا يتوفر لمعظم المهاجرين. للتغلب على هذه المشكلة، قام رئيس المجلس المحلي في نيو هافين عام 2007 باصدار بطاقة هوية (بلدية) لكل سكان المدينة بغض النظر عن حالة الإقامة لدى الشخص (ان كان مهاجرا أم مواطنا). لقد عززت هذه الهوية المشاركة الكاملة لجميع السكان في الحياة المدنية. كما ساعدتهم بأن يفتحوا حسابات بنوك وأن يتمتعوا بالوصول لأغلب الخدمات مثلهم مثل باقي المواطنين، مما ساهم في رفع مستوى ايرادات البلدية وتعزيز التجانس الاجتماعي. و بسبب نجاح هذه التجربة فقد تم تبنيها من قبل بلدية سان فرنسيسكو علم 2009، وجيرسي ستي وواشنطن العاصمة. وقد يكون لمثل هذه التجارب دلالات للبلديات الحضرية، حيث يتزايد التنوع السكاني مثل مدن رام الله، والبيرة، وبيتونيا، وبلديات محيط القدس.

1.3 محافظة خون كاين/ تايلاند: بلدية صغيرة في بلدية كبيرة[25]

تعتبر مدينة خون كاين من المدن الرائدة في مجالات اللامركزية واشراك المواطنين في الحكم المحلي لأنه على عكس العديد من الحالات الأخرى، فإنها تمكنت من وضع استراتيجية مستدامة وشاملة لتعزيز المشاركة الشعبية وذلك بهدف تحسين نوعية حياة الناس ورأس المال الاجتماعي وتعزيز القدرة التنافسية وقدرة البلدية على تقديم أفضل الخدمات. فقد تم تأسيس مجلس المدينة و قسم دعم مشاركة المواطنين واللامركزية. يعتبر مجلس المدينة مكان لعقد جلسات استماع علنية لآراء الناس وآراءهم حول السياسات العامة. بل هو أيضا المكان الذي يمكنهم من التفاعل مع المدراء التنفيذيين للبلدية قبل أن يتم وضع اللمسات الأخيرة على السياسات. تعتبر استراتيجية "بلدية صغيرة في بلدية كبيرة" شكل من أشكال التخطيط للتنمية المجتمعية التشاركية. بدأت هذه الإستراتيجية حين كان من الضروري معرفة اراء الناس واحتياجاتهم لإصدار السياسيات المناسبة. ولذلك فقد تم تشكيل مجلس المدينة واصبح قسم دعم مشاركة المواطنين واللامركزية اهم وسيلة للبلدية للتشاور مع الشعب والمؤسسات في جميع مشاريعها قبل ارسالها

24 Mytree; Cities of Migration. 2012. Good Ideas from Successful Cities: Municipal Leadership on Immigrant Integration. Toronto-Canada

25 Delgo'sea. Decentralization and community-led Policy- Making. http://www.delgosea.eu/cms/Best-Practices/Thematic-Area-1-Peoples-Participation-in-Planning-and-Decision-Making/01-Decentralized-and-Community-led-Policy-Making

للجنة التنفيذية للبلدية. وقد تم العمل وفق هذه الإستراتيجية التي أدت الى إنتاج سياسات جديدة تستجيب للإحتياجات الحقيقية للشعب حيث تم اشراك اكثر من 130 مؤسسة مجتمعية في مجلس المدينة. وأصبحت المشاريع المجتمعية تعكس احتياجات الشعب الذي أصبح مشاركا في وضع الخطط التنموية وادارة الأموال والمشتريات والتوظيف. وفي نفس الوقت، تم تطوير قدرات الشعب للتعامل مع القضايا المحلية بطريقة افضل. هذا وقام مجلس المدينة بتجميع معلومات من المؤسسات والشبكات مما ساعد على وضع سياسات أفضل. وتم العمل على العديد من المشاريع كاستجابة لتوصيات الشعب. وأدى هذا كله أن تصبح البلدية أكثر قدرة على فهم احتياجات الشعب وبالتالي أصبحت خدماتها ذات فعالية أكبر. وقد أظهرت تجربة البلدية الصغيرة في البلدية الكبيرة أن الشعب هو أكثر من يستطيع أن يحل مشاكل. ولهذه التجربة دلالات في حالة البلديات التي اصبحت حدودها متداخلة كما هي في حالة رام الله والبيرة ونابلس والخليل و ضواحيها.

1.4 بورتو أليغري/ البرازيل: وضع الموازنات بالمشاركة [26]

الميزانية التشاركية هي ابتكار ديمقراطي فريد تم تنفيذها لأول مرة في عام 1989 من قبل حزب العمال الحاكم في مدينة بورتو أليغري في البرازيل. و يسعى النظام لإشراك عامة الناس في تحديد الأولويات وتخصيص موارد البلدية الواردة في ميزانية المدينة السنوية، ويعتبر الهدف الأساسي في ذلك هو إعادة توزيع الموارد من السكان المحظوظين الى الأقل حظا.

منذ عام 1989. تم تنفيذ الميزانية التشاركية في 140 مدينة برازيلية و6 دول. ويعد هذا النظام الانجح في بورتو أليغري. ويقوم هذا النظام على 3 قواعد:

1- يحق لجميع المواطنين المشاركة والمؤسسات المجتمعية ليس لديها اي وضع خاص

2- تخضع المشاركة الى قواعد مباشرة و ممثلة تقرر من قبل المشاركين

3- يتم تخصيص الموارد الاستثمارية على أساس المعايير العامة التي وضعها المواطنين المشاركين في عملية الميزانية التشاركية و المعايير الفنية التي أنشئت من قبل السلطة التنفيذية.

الميزانية التشاركية هي عملية جارية لمدة سنة. تم من خلالها تقسيم المدينة الى 16 منطقة و 5 مجالات هي: المواصلات، الثقافة والتعليم، الصحة، الاقتصاد و الضرائب، والتنمية الحضرية. تبدأ عملية الميزانية التشاركية في اجتماع اولي بين المؤسسات و المجلس الشعبي. ويتم عبر لقاءات فيما بين المؤسسات والمجلي الشعبي ترشيح اشخاص ممثلين عن المجموع ، وكذلك بجمع متطلباتهم في المجالات الخمس المطروحة . ومن ثم يتم عمل اجتماع "الردادة" لكافة المناطق ال 16 يضم ممقلي المناطق المرشحين حديثا و المجالس من العام السابق. و يبدأ هنا نقاش حول أولوياتهم الإقليمية في تلك المجالات ، وكذلك معايير إعداد الميزانيات العامة والمنهجية التي اتفق عليها ويرد مجلس العام السابق.

26 Nieuwland, Hendrik. 2006. A Participatory Budgeting Model for Canadian Cities: Improving Representation Through Increased Citizens Participation in the Municipal Budgeting Process. http://www.chs.ubc.ca/participatory/docs/H.Nieuwland_PB_Paper.pdf

وأخيرا، يقوم المرشحين باللقاء شهريا و يستطيع المنتخبين ايضا ان يشكلوا لجان متابعة مع إمكانية الوصول المباشر إلى مكتب رئيس البلدية، للإشراف على تنفيذ الأشغال العامة. إن تعزيز مفهوم الموازنات بالمشاركة في الهيئات المحلية الفلسطينية ستؤدي الى درجة عالية من الثقة والشعور بالمسؤولية لدى المواطنين.

1.5 بلدية مدينة الناصرة: المشاركة المجتمعية كضرورة سياسية وتنموية[27]

أعطت بلدية الناصرة موضوع المشاركة المجتمعية أهمية كبيرة للتعامل مع التحديات السياسية والإجتماعية وسياسات الإقصاء والتمييز التي تواجهها البلديات العربية. فكان لا بد لها أن تبحث عن مصادر بشرية ومادية تضمن من خلالها تجنيد وتفعيل الموارد من خارج الميزانيات المخصصة من مؤسسات الدولة. لقد اهتمت البلدية بتشجيع العمل التطوعي والمخميات التي جلبت جهودا من خارج المدينة أيضا، وقامت بتشجيع بناء المؤسسات وتشكيل نوادي الأحياء.

و بالنسبة للإفصاح، فيلزم قانون حرية الحصول على المعلومات البلديات بنشر معلومات محددة مثل دفتر مفتش البلدية، الميزانية السنوية المفصلة، جلسات المجلس البلدي و بروتوكولاته وغير ذلك. لقد عملت بلدية الناصرة على تنظيم عملية المشاركة ضمن محاور اهتماماتها. كما قامت بتنظيم أيام عمل متخصصة على شكل (دوائر مستديرة) لمعالجة المجالات التي تهم المجتمع. ويشارك في هذه النشاطات نشطاء ومواطنون ومختصون من أجل الخروج بتوصيات حول الأولويات وأليات العمل. ويكون دور البلدية دورا تنسيقيا في جوهره. وقد شكلت البلدية قد عدة لجان متخصصة مثل لجنة مكانة المرأة، ولجنة مكانة الطفل، ولجنة مكافحة العنف، ولجنة التخطيط. وتتشكل هذه اللجان من ممثلين منتخبين وممثلين لمؤسسات وقطاعات مجتمعية مختلفة. ويوجد اقبال كبير من قبل المواطنين على عضوية هذه اللجان التي تقدم توصياتها مباشرة للبلدية. كما تعمل دائرة الخدمات الإجتماعية على تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل معها بشراكة فاعلة في مجالات عديدة مثل المسنين والأطفال. ويتم ذلك من خلال التنسيق وشراء الخدمات. ومن بين ما قامت به بلدية الناصرة تشكيل مجلس طلبة موحد يضم ممثلين عن 52 مدرسة في الناصرة والتي تضم اكثر من 26000 طالب. ويقوم هذا المجلس بنقل احتياجات الطلاب والمدارس للبلدية. كما وفرت البلدية الدعم لنادي الطلاب الجامعيين الذي يتكون من طلاب في جامعات مختلفة يجتمعون أسبوعيا، ووفرت لهم البلدية مكانا ليتناقشوا في احتياجاتهم ومشاكلهم. كما تقوم البلدية بدمج احتيجات النساء من خلال التنسيق مع ثلاثة نوادي نسائية عبر لقاءات أسبوعية ولا زالت البلدية تعمل على تطوير آليات للمشاركة المجتمعية من خلال الطاولات المستديرة والاستطلاعات واللقاءات المباشرة بين أعضاء البلدية والمنتخبين وتشجيع استخدام التكنولوجيا والانترنت بشكل منظم وفاعل. كما تعاني بلدية الناصرة من عدم الانتظام في استخدام صفحتها الالكترونية اذ أنها غير واضحة وغير سهلة الوصول للمواطنين، كما ولا يوجد من يتابعها بشكل دائم لتطويرها والرد على المواطنين. [28]

27 مقابلة معمقة مع السيد محمود نصار مدير دائرة الثقافة والشباب
28 مقابلة، محمود نصار، مدير دائرة الثقافة والشباب، بلدية الناصرة.

2. أهم الدروس المستفادة: هناك الفرص وهناك التحديات

بمراجعة التجارب المقارنة المذكورة يمكن التوصل لعدد من الإستنتاجات حول أهم الفرص والتحديات العامة أمام تعزيز النهج التشاركي في الحكم المحلي. ومن بين أهم الفرص ما يلي:

- البناء على الرغبة المعلنة بين المواطنين والمسؤولين بدعم أسس المشاركة ولو من حيث المبدأ .
- أهمية التوجهات الوطنية العامة والمتمثلة في خطة التنمية الفلسطينية (2011-2013)، والتوجهات المعلنة لإعداد الخطة الوطنية القادمة (2014-2016) واستراتجية وزارة الحكم المحلي وسياستها حول المشاركة المجتمعية.
- كما كان واضحا في التجارب أعلاه، فإن الضرورات السياسية والاقتصادية والإجتماعية تحتم قيام الهيئات المحلية باستثمار كافة المصادر المتوفرة من أجل تعزيز دورها وقيادة العمل التنموي على المستوى المحلي.
- الإستعداد للتطوع والمساهة وخصوصا ضمن عمق التجربة الفلسطينية في مجال العمل التطوعي والإعتماد على الذات وتفعيل المصادرة المحلية وخصوصا البشرية منها ضمن التنسيق والتشبيك المطلوبين.
- توفر الرؤية والقناعة لدى بعض قيادات الهيئات المحلية والبلديات والذي يساهم إيجابا بدعم المشاركة المجتمعية، حيث صرح العديد من رؤساء الهيئات المحلية والمسؤولين فيهاعن قناعتهم بالحاجة المتبادلة للهيئة والمواطنين لتفعيل مفهوم المشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تضع بلدية رام الله "تعزيز المشاركة المجتمعية والتعددية" بين أهم قيمها وأهدافها المستقبلية[29]. وفي نفس الوقت، قامت بتأسيس دائرة ثقافية مجتمعية، وبالتعاون مع دائرة العلاقات العامة، للعمل على تعزيز هذه المشاركة. لقد أدت هذه القناعة إلى إنجازات مهمة في هذا المجال، حيث تصرح إحدى المسؤولات في البلدية بما يلي «نحن في بلدية رام الله قطعنا شوطا مهما في المشاركة المجتمعية بشكل واسع خصوصا خلال السنوات الخمس أو الست الماضية وبشكل موحد ومعمق مع المؤسسات والهيئات الشريكة مع بلدية رام الله حيث انه يتوفر لدينا الان دليل تدريبي كامل عن المشاركة المجتمعية وتدربنا على برنامج التجربة والخطأ من أجل فحص درجات النجاح حول المشاركة المجتمعية»[30].
- الأهم هو في ترجمة الخطاب والرغبات إلى ممارسات حقة وإرادة سياساتية على المستوى المركزي للذهاب نحو المزيد من اللامركزية ووضع القوانين والتعليمات الواضحة لتحقيق ذلك.
- توفر بدايات لتجارب عديدة في المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط، فعلى سبيل المثال تم وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية والاستثمار (SDIPs) في عدد كبير من الهيئات المحلية بمشاركة مستفيضة من ممثلي وممثلات المجتمع المحلي ومؤسساته. كما قامت العديد من البلديات بوضع خططها الإستراتيجية على مستوى المدينة والمحافظة مثل خطة التنمية لمحافظة نابلس بالتعاون مع كافة أطراف العلاقة في المنطقة.
- توفر وفاعلية بعض الأجسام المتواجدة في بعض الهيئات كالمجالس المحلية الشبابية ومثيلاتها للأطفال، وكذلك اللجان المساندة.

29 موقع بلدية رام الله، بمناسبة مائة عام على بلدية رام الله: http://www.ramallah.ps/ar_page.aspx?id=ciN6kJa267442593aciN6kJ
30 مسؤولة بلدية، مقابلة، رام الله.

- توفر بعض الأدلة التي أعدتها بلديات تشمل على توجهات وآليات ونماذج لتفعيل المشاركة على المستوى المحلي، كما هو الحال في (دليل إجراءات إدارة الشراكة مع المجتمع المحلي) الذي قامت بتحضيره بلدية بيت ساحور (2012)[31].

- قناعة قيادات الهيئات المحلية بأهمية التواصل مع المواطنين واتباع منهج القيادة التشاركية وممارستهم لذلك يعزز القناعة لدى المواطنين بجدوى مشاركتهم. فعلى سبيل المثال، صرحت ناشطة نسوية في بلدة يعبد أن مبادرة قيادة البلدية للتواصل شجعت المواطنين على المشاركة "فلم ينتظر رئيس البلدية والأعضاء طويلا، بل قاموا بزيارات ميدانية للمدارس وعقد اجتماعات وحضور مناسبات عامة في البلد مثل اليوم المفتوح وغيرها. وكان لديهم اهتمام كبير للمشاركة والتواصل مع المؤسسات المحلية والبلدية. شجع هذا أن يكون هناك تواصل مع البلدية خاصة ضمن سياسة الباب المفتوح للجميع الذي يشجع المواطنين والمجموعات للذهاب للبدلية والتقدم بالشكاوي والاقتراحات"[32].

- ومع الفرص هناك التحديات، حيث اشارت الدراسة أعلاه الى وجود العديد من التحديات التي تواجه كل من الهيئات المحلية والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل في إطار زيادة الإهتمام والإستعداد للمشاركة في أعمال الهيئات المحلية. ومن بين أهم التحديات التي تواجه ترسيخ المشاركة المجتمعية الفاعلة ما يلي:

- ضعف وضوح مفهوم ومستويات وأدوات وأهمية المشاركة المجتمعية في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد لدى العديد من الهيئات المحلية، وضعف وعي وقناعة الجمهور بأهمية وجدوى المشاركة المجتمعية في احداث التنمية وغياب الأنظمة والتعليمات اللازمة لتعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية الفاعلة في أعمال الهيئات المحلية.

- بالإضافة إلى ذلك مستوى أزمة الثقة بين المواطن ومؤسسات المجتمع من ناحية والهيئات المحلية من ناحية أخرى، وكذلك ضبابية مفهوم المواطنة الصالحة، حيث أن مسألة بناء الثقة بين المواطنين والهيئات المحلية تبقى تحديا رئيسيا لتعزيز المشاركة المجتمعية. وكما صرح مسؤول في إحدى البلديات فإن ضعف أو غياب الثقة بين المواطن والهيئة المحلية تنتج عن غياب الشفافية والوضوح والحزبية والعائلية[33]. كما أكدت إحدى ممثلات المؤسسات النسوية فإن «غياب الشفافية والصدق مع المواطن، وعدم تواجد مسؤولي البلديات بين الناس في الشارع يؤدي لغيابهم عن عقول الناس.[34]» وأضاف ممثل إحدى لجان الأحياء أن «ضعف الانتماء للبلدية يأتي من ضعف مفهوم المواطنة، حيث يشعر الكثير من الناس أن البلدية لا تمثلهم حقا.» وذهب أحد الناشطين الشباب إلى التأكيد على أن ضعف الثقة يأتي أساسا من «عدم قيام مسؤولي البلديات باحترام عقول الناس وإشراكهم في كافة مراحل ومجالات عملهم، مما يدعو الناس للاعتقاد بأن البلدية في واد وهم في واد أخر.[35]»

31 بليدة بيت ساحور، دليل إجراءات إدارة الشراكة مع المجتمع المحلي، 2012.
32 ناشطة نسوية، ورشة عمل، يعبد.
33 رئيس بلدية، مقابلة، جنوب الضفة الغربية.
34 ناشطة نسوية، ورشة عمل، يعبد.
35 شاب، ورشة عمل، بيت فجار.

- أما المعيقات الإجتماعية والسياسية فتتمثل في إغراق بعض الهيئات بالاعتبارات العائلية والحزبية. فحسب أحدى الشابات المشاركات في ورش العمل فإن "المجلس المحلي يضع مصالح جماعته الحزبية فوق مصالح باقي الناس، ولهذا لا يستطيع اقناع أفراد الأحزاب الأخرى بالمشاركة.[36]» ويؤكد أحد رؤساء الهيئات المحلية على دور العائلية أو العشائرية في إعاقة مشاركة مدنية

يساهم فيها كل الأفراد حيث يصرح «لدينا اشكالية في التواصل الجدي مع المواطنين، حيث أن الإعتماد على شخص معين يمثل العائلة لا يكون دائما في مصلحة المجلس وخدمة المواطن، وليس كل الأعضاء بنفس القدرة على التمثيل لعائلاتهم، مما يؤدي لغضب الناس من المجلس ككل. نحتاج لتأسيس تواصل مباشر بين البلدية والمواطنين بشكل عام[37]».

- كما أن تغيير أنماط الحياة لدى الكثير من المواطنين وخصوصا في القرى حيث يعملون في مناطق بعيدة نسبيا عن مناطق سكنهم، يجعل من الصعب الاجتماع بهم أثناء أوقات النهار. وتؤثر هذه المسألة بشكل أكبر في موظفي وموظفات القطاعين العام والخاص. فحسب أحد رؤساء المجالس القروية "لدينا مشكلة في كون المواطنين يعملون في المدينة وغير متواجدين في القرية، فلا يمكن لنا أن تتحدث معهم في أي وقت، وإن قمنا بدعوتهم لورشة نهارية فلن يشاركوا.[38]»

- وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة لفئات أخرى كالنساء ربات البيوت والكبار في العمر حيث يتواجدون خلال ساعات النهار ومن الصعب حضورهم لاجتماعات مسائية. فعلى حد تعبير إحدى الممثلات لمؤسسة نسوية فإن "أوقات الإجتماعات التشاورية والتخطيطية غير مناسبة للنساء والكبار وحتى المعاقين، يجب الوصول لحل لهذه المسألة.[39]» كما ان التغيرات السكانية في المدن تؤدي ببعض المقيمين فيها لاعتبار انفسهم خارج إطار مفهوم المواطنة الكاملة.

- ومن بين التحديات ضعف الموارد المادية والبشرية المتوفرة للبلديات بشكل عام في مجال تعزيز المشاركة المجتمعية بشكل خاص، وخصوصا في البلديات الصغيرة. فقد صرح عدد من المسؤولين أن قلة الموارد البشرية تؤثر سلبا على عمل الهيئة المحلية، فتعيين موظفين متخصصين في مجال المشاركة المجتمعية غير وارد في ظل عدم تثبيت موظفين في مجالات حيوية أخرى. فحسب رئيس بلدية متوسط الحجم فإن "البلدية لم تنجح في تثبيت كثير من الموظفين غير المثبتين بالبلدية مما يؤدي إلى عدم توفر الأمن الوظيفي، وبالنسبة للإعلام والعلاقات العامة لدينا اخفاق ولدينا خطط لتعيين شخص مسؤول من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية في البلدة. ويبقى العائق في توفر المصادر المالية لهذا المنصب[40].“ يذكر هنا أن مشكلة الأمن الوظيفي هي من أهم المشاكل التي يعاني منها الموظفين >كورا وإناثا، إلا أنها مضاعفة بالنسبة للنساء، لذا فإنه من المهم أن تولي الهيئة المحلية هذا الموضوع اهتماماً أكثر بحيث تقوم بتوفير الأمان الوظيفي لموظفيها من خلال البحث على موارد ثابتة للدخل.

36 شابة، ورشة عمل، بيت فجار.
37 رئيس مجلس قروي، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية.
38 رئيس مجلس قروي، ورشة عمل، وسط الضفة الغربية.
39 ممثلة مؤسسة نسوية، مقابلة، شمال الضفة الغربية.
40 رئيس بلدية، مقابلة، شمال الضفة الغربية.

- وأخيرا فإن ضعف دور البلدية في تقديم الخدمات يضع ضغطا على عاتق مؤسسات محلية أخرى كالمؤسسات الأهلية والمجالس المحلية الشبابية. لقد عبر عن هذه المسألة أحد أعضاء المجلس المحلي الشبابي من خلال قوله "نقوم بأعمال أكثر من المجلس المحلي، الناس يتوجهون إلينا ويقولون أنكم تعملون أكثر من المجلس. هذا يضع ضغوطا كبيرة علينا، ومع ذلك لا يجد رئيس المجلس الوقت ليجتمع معنا أو يقوم بدعمنا.[41]»

3. أهم التوجهات السياساتية المستقبلية

بناء على تحليل الفرص والتحديات والتجارب المقارنة، يمكن اقتراح التوجهات التالية من أجل التخطيط المستقبلي لدعم المشاركة المجتمعية في الحكم المحلي:

- **أهمية ترجمة المفاهيم والقناعات إلى آليات محددة**، حيث أن التعريف الشمولي المذكور أعلاه لا بد أن يتبعه توصيات وآليات محددة وتفصيلية لتنظيم ومأسسة المشاركة المجتمعية ضمن منهج متفق عليه وله أطر تنظيمية وقانونية (سيتم تفصيله في دليل إجرائي مرجعي يتم إعداده حاليا لهذا الغرض).

- **المشاركة المجتمعية من ضرورات التنمية المجتمعية والمصلحة العامة:** قال رئيس بلدية في جنوب الضفة الغربية «أن المشاركة اساسية للتنمية المجتمعية ولتنمية قدرات البلدية وكهيئة تتعاون مع المجتمع المحيط بها». ويرى مستشار لوزارة الحكم المحلي في مقابلة معه أن «المشاركة المجتمعية تؤدي الى رفع كفاءة الخدمة في أي حي ومثال ذلك أن المشاركة المجتمعية في اعمال النظافة والصحة، ونشاط عملية النظافة في تنظيف أي بلد مهمة جدا في خدمة العامة». كما يؤكد على أن «المشاركة المجتمعية تعبر عن شراكة المجتمع من أجل المصلحة العامة».

- **الاستثمار والبناء على ما هو موجود** من أجسام ومبادرات متوفرة في المجتمعات المحلية، فعلى حد تعبير ناشطة في أحد المجالس الشبابية «ليس هناك حاجة لاختراع العجلة، بل التعلم من التجارب الموجودة والبناء عليها.[42]»

- **المشاركة المجتمعية أداة فاعلة في تعزيز العمل التطوعي** حيث يقول نقابي أن «المشاركة مجدية، منذ تأسيس النقابة واغلب كادرنا كادر متطوع في حملات نظافة نتطوع وفي نشاطات هدفها خدمة البلد. والنقابة تسعى لجمع الأموال من أصحاب المصانع والمحاجر لعمل شيء مفيد، وتتطوع النقابة بالكادر البشري لمتابعة هذا العمل، أي كادر بشري أكثر من انه تبرع مالي.[43]»

- **المشاركة المجتمعية أداة مهمة على طريق بناء الثقة مع المجتمع المحلي والمؤسسات:** فحسب مسؤولة في بلدية رام الله «من المهم ان يكون تدرج في العمل المجتمعي لأنه المشاركة المجتمعية كلما لبت الإحتياجات وتحركت بخطى ثابتة، فان ذلك يعزز العلاقة مع المجتمع والمؤسسات وهذا ما يتم عادة فبعد أن تم تغيير اسم دائرة الثقافة في بلدية رام الله لتصبح دائرة الشؤون الثقافية والمجتمعية بدعم تحرك أوسع من أجل التواصل مع الناس.[44]»

41 ناشط شبابي، ورشة عمل، بيت فجار.
42 ناشطة شبابية، ورشة عمل، بيت فجار.
43 نقابي، مقابلة، جنوب الضفة الغربية.
44 مسؤولة، مقابلة، رام الله.

- **المشاركة المجتمعية تعزز من فرص المشاركة في صنع القرار:** بحسب ما صرحت به عضوة المجلس القروي في يعبد «لقد شاركنا في القطاع الصحي ويتم دعوتنا ومشاركتنا والدعوة تكون عامة ولم يكن ينفذ مثل هذه الدعوات في البلدية السابقة اما عند تشكيل لجنة محلية للدعم اختلف الوضع في مشاركة النساء في اتخاذ القرارات والمشاركة في تحديد احتياجات البلد والنساء».

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، تم التأكيد على التوجهات التالية مرات عديدة من قبل المختصين والمسؤولين أثناء المقابلات وورش العمل:

- أهمية الدور التكاملي الذي يجب أن تقوم به كافة الأطراف والمؤسسات المعنية من هيئات محلية، مواطنين، مؤسسات محلية، والقطاع الخاص.
- تشجيع روح المبادرة لدى المواطنين من كافة شرائح المجتمع، والتأكيد على تشجيع النساء والشباب لأهمية ادماجهم ، وأن تكون المبادرات مشتركة بين البلدية والمواطنين لأنهم عنصران مكملان لبعضهما البعض.
- توعية النساء بأهمية دورهن ومشاركتهن في تحديد الإحتياجات في بلدتهن.
- ضرورة توفر البنية التحتية لتنفيذ اللقاءات وغيرها من الآليات الأخرى.
- الأخذ بعين الاعتبار أماكن وأوقات عقد نشاطات المشاركة لضمان مشاركة أكبر عدد من الفئة المستهدفة وخاصة النساء.

إطار (5): نتائج ورش العمل مع مجموعات حيوية: تكامل في التوصيات

تتنوع التوجهات حول مسألة المشاركة المجتمعية بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وبالنظر لنتائج ورش العمل التي تم عقدها مع النساء والشباب والمسؤولين من البلديات، يتضح أن وجهات نظرهم تتكامل لتشكل صورة أكثر شمولية للواقع والطموح. فمن ناحية نجد أن النساء المشاركات في ورشة العمل قد ركزن على التوصيات والتوجهات التالية:

1. أهمية تضمين احتياجات النساء والفتيات في أولويات وخطط وموازنات البلديات،
2. تعزيز التوجه الحالي لدمج النساء في اللجان المساندة ومجالس الشباب،
3. أهمية التعاون مع المؤسسات والاتحادات النسوية والتنسيق معها وتمثيلها في كافة مراحل العمل،
4. أهمية دور المؤسسات النسوية في المبادرة للاجتماع برؤساء وأعضاء البلديات وتقديم المقترحات ورفع صوت النساء في كافة المنابر والإجتماعات،
5. عقد الإجتماعات التشاورية والتخطيطية في مواعيد وأماكن مناسبة لجميع فئات المجتمع بما في ذلك النساء وخصوصا ربات البيوت،
6. تهتم النساء بشكل أكبر من الرجال في عمل البلديات وخصوصا في مجالات التعليم والتوعية ونظافة البيئة حيث يتأثرن بذلك بشكل مباشر،
7. التركيز على الشابات الصغيرات من خلال وسائل تواصل حديثة كالانترنت والفيسبوك.

أما ممثلي الشباب، وخصوصا الناشطين والناشطات منهم، فقد اعتمدوا على تجربتهم الواقعية ضمن المجالس المحلية الشبابية وعلاقتها مع الهيئة المحلية للوصول لإستنتاجاتهم وتوصياتهم:

1. ما زال الوعي بدور الشباب متباين بين المسؤولين وكذلك غير مقدر في كثير من الأحيان،
2. إن تجربة المجالس المحلية الشبابية، برغم أهميتها، إلا أن تأثيرها يتباين بشكل كبير من موقع لأخر حسب تفاعل رئيس وأعضاء الهيئة المحلية وكذلك نشاط وجلد الشباب أنفسهم،
3. لا بد من مأسسة العلاقة بين المجالس الشبابية والهيئات المحلية بحيث لا تصبح مزاجية أو عشوائية أو شكلية، وبحيث تحقق التكامل المطلوب في مجالات حيوية،
4. تعزيز مفهوم وممارسات العمل التطوعي من خلال قيام الكبار المسؤولين بتقديم النموذج الإيجابي في هذا المجال،
5. وهذا يتطلب أيضا العمل على إقناع الشباب بجدوى دورهم من خلال تعزيز الشفافية والمحاسبة في عمل الهيئات،
6. توفير البيئة المناسبة لتفعيل دور الشباب من حيث تخصيص وحدة مختصة للعمل معهم وكذلك تخصيص موازنة سنوية من قبل الهيئة تضمن الاستمرارية لهذه المجالس،
7. توفير المعلومات للمواطنين ضمن نظام يضمن حق المواطن في الحصول على المعلومة، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من أجل ذلك،
8. تعزيز قدرات الشباب في مهارات التنظيم، والدعوة والمناصرة والحملات.

أما ممثلي البلديات والخبراء، فقد تركزت مخاوفهم واهتماماتهم في المجالات القانونية والمصادر المحدودة وضعف اهتمام المواطنين:

1. المواطنون منشغلون في حياتهم واهتماماتهم بعيدا عن الهيئة المحلية، وبالتالي تصميم التوصيات بطريقة تتناسب مع هموم وظروف الناس،
2. ضرورة وجود مفهوم أو إطار موحد ومتفق عليه لمشاركة المجتمع في الحكم المحلي وهيئاته،
3. لا بد من توفير أطر قانونية وتعليمات واضحة حول دور الهيئات في مجال المشاركة، بحيث لا تبقى المسألة عشوائية وانتقائية وتطوعية.
4. من أجل أن تقوم المجالس بدورها في هذا المجال، لا بد من توفير المصادر المادية والبشرية المناسبة،
5. البلديات لديها تجارب متباينة حسب ظروف كل منها، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تباين الظروف بين المجالس الكبيرة والمتطورة والصغيرة التي لا تتوفر لديها المصادر،
6. القيام بتصميم خطوات متدرجة وقد تكون تجريبية في مواقع معينة، وبناء على ذلك التدرج في التطبيق بالنسبة لباقي المناطق،
7. وضع متطلبات واضحة وضمن برنامج زمني لتطبيق ممارسات المشاركة المجتمعية،
8. توضيح مجالات الإفصاح التي يجب على الهيئة تطبيقها،
9. العمل على توفير بنية تحتية للتكنولوجيا الحديثة للتواصل مع المواطنين وخصوصا مجموعات الشباب والأطفال والنساء وغيرهم من المجموعات المهشمة.

4. أهم التوصيات

أكدت نتائج هذه الدراسة على ما ورد في الأدبيات المختلفة من حيث أن وجود نظام حكم محلي في المناطق المأهولة يعزز من فرص المشاركة في ادارة الحكم بالمنحى الديمقراطي كحق مكفول بالقانون ومن هنا فان " أهمية نظام الحكم المحلي في انه يشعر المواطن بالمشاركة الفعلية في شؤون الحكم في نطاقه المحلي وأنه يستطيع أن يؤثر تأثيرا مباشرا في المجتمع الذي يعيش فيه"[45]. ويبقى مبدأ المشاركة شكليا ما لم يكن تبادليا باتجاهين بين الهيئة المحلية والمواطنين وصولا لتحقيق مشاركة مجتمعية شاملة كأحد أدوات الفعل الديمقراطي في المجتمعات المحلية. لقد تم تعريف مفهوم المشاركة المجتمعية من قبل وزارة الحكم المحلي على انه «سمة من سمات الحكم المحلي الرشيد التي تمكن المواطن ومؤسساته من المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما وتحفز المبادرات والمساهمات لخدمة الصالح العام واحداث التنمية المحلية»[46].

ومن منطلق التوجهات المذكورة أعلاه، يمكن اقتراح التوصيات التالية من أجل الوصول لمنهج تبادلي وتكاملي للمشاركة المجتمعية في الحكم المحلي:

- **زيادة الإهتمام والإستعداد للمشاركة في أعمال الهيئات المحلية هي مسؤولية مشتركة**

ضرورة عمل كافة الأطراف على تفعيل العملية التشاركية وتوضيح الأدوار المختلفة لكل طرف. فعلى الهيئة المحلية أن تبدي استعدادها وأن تكون نموذجا شفافا وصادقا أمام مواطنيها رجالا ونساء، كل يتحمل مسؤوليته ويتفهم دوره تجاه قضايا بلدته، وعلى المؤسسات المجتمعية أن تساهم في دعم هذا التوجه.

- **استثمار الإستعداد والإهتمام العالي نسبيا في المشاركة المجتمعية**

يأتي الإهتمام والإستعداد لدى المواطنين في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وفي نفس الوقت أيضا هناك اهتمام واستعداد مبدئي من قبل القطاع الخاص والمؤسسات المحلية للتطوع وتقديم ما هو متاح من أجل انجاح المبادرات المشتركة.

- **شفافية ونزاهة الهيئة المحلية هي الحجر الأساس في تفعيل المشاركة المجتمعية**

أشارت الدراسة الى أن شفافية ونزاهة الهيئة المحلية هي من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الثقة بالهيئة المحلية بالتالي تفعيل مشاركة المجتمع في أعمالها وذلك حسب وجهة نظر كافة الاطراف المشاركة في الدراسة. فقد أشارت غالبية المواطنين (98%) الى أهمية هذا الجانب في تفعيل مشاركتهم بينما أقل من 1% لا يعتقدون بأهميته و2% أخرين يعتقدون بأنها متوسطة الأهمية. هذا وأكد العديد من ممثلي المؤسسات المحلية على أهمية هذا الجانب ايضا. وخصوصا ارتباطا بتعزيز مبدأ الانتخابات الدورية.

- **تخصيص موازنة خاصة لتعزيز نشاطات المشاركة المجتمعية**

من المهم أن تقوم الهيئات المحلية بتخصيص موازنة خاصة، ولو كانت صغيرة في البداية، لتعزيز نشاطات المشاركة المجتمعية وذلك من أجل ضمان استمرارية نشاطات التواصل مع المجتمع المحلي وتثبيت أهمية هذه النشاطات. هذا وقد اكد العديد من المواطنين على أهمية هذا التخصيص لما له من مساهمة في تفعيل المشاركة المجتمعية في عمل الهيئة المحلية ويظهر اهتماما من قبل الهيئة المحلية بهذه النشاطات، حيث عبر (94%) من المواطنين عن أهمية

45 مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، الاسكندرية: منشأة دار المعارف، 1971، ص47.
46 ورقة سياسات المشاركة المجتمعية، 2011.

هذا الجانب، حيث أن هذا التخصيص يزيد من إمكانية الفئات المهمشة للتواصل والمشاركة على المستوى المحلي.

- **وضع خطة استراتيجية خاصة بالمشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية**

إن التأكيد الهيئات المحلية على وجود خطة منهجية خاصة في المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية سيساهم في مأسسة ضرورة مشاركة المواطنين والمؤسسات، ستكون هذه الخطط بحاجة الى موارد بشرية ومادية ليتم متابعتها، مع العلم ان قدرات الهيئات المحلية ومواردها متفاوتة. ويؤكد المواطنون ايضا على ضرورة وجود هذه الخطة المنهجية لما لها من أهمية في تفعيل مشاركتهم حيث صرح 95% منهم بذلك.

- **تعزيز النشاطات المشتركة بين الهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي**

تشير الدراسة أنه من أجل تفعيل هذه العلاقة ينبغي توضيح طبيعة العلاقات والأدوار بين الهيئة المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، لما لها من أهمية على صعيد تعزيز الثقة بالهيئات المحلية والمؤسسات التي تمثل المواطنين.

- **وضع تشريعات وتعليمات تلزم البلديات بآليات معينة للمشاركة المجتمعية**

هناك اجماع على ضرورة إلزام البلديات بآليات المشاركة بشتى الطرق، وأحد الطرق هو وضع تشريعات وتعليمات تلزم البلديات بهذه الآليات، حيث أكدت الوزارة ومن خلال ورقة السياسات على ضرورة وضع محددات لإلزام البلديات بآليات المشاركة المجتمعية.

- **تهيئة البيئة الممكنة للمشاركة** على المستويات القانونية، والسياساتية، وإجراء الانتخابات، ورفع مستوى الثقة والشرعية بالهيئات المحلية، وتوفير التمويل المحلي والدولي لذلك.

- **تطوير آليات واضحة ومحددة للاتصال والتواصل** بين المواطنين والهيئات المحلية من خلال تفعيل آليات الإجتماعات الدورية وتمكين المواطنين من حضور اجتماعات البلدية ونشر التقارير والموازنات عبر الصفحة الالكترونية في حال توفرها وضمان وصول المعلومة للمواطنين ضمن وسائل تتناسب مع أوضاعهم كالفواتير والرسائل من خلال المدارس والمؤسسات الدينية والمنظمات الأهلية واستثمار الإذاعات ومحطات التلفزة المحلية وغير ذلك من الوسائل.

- **تفعيل دور وزارة الحكم المحلي ومديرياتها** من خلال تجهيز دليل إجرائي واضح يحدد دور كافة الأطراف والمطلوب من كل طرف، وبحفز كافة الاطراف لتحمل مسؤولياتها مع التوصية بضرورة ربط الإنجازات في كل هيئة محلية في مجال المشاركة المجتمعية بحوافز يتم تنظيمها في إطار وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع صندوق تطوير وإقراض البلديات والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. هذا اضافة الى زيادة وعي الطواقم العاملة في الوزارة لمفهوم وأهمية تمثيل المجتمع المحلي بشتى أطيافه وتركيباته الفئوية، ليكونوا مدركين لضرورة وجود العنصر النسوي على سبيل المثال في شتى مستويات العمل والمشاركة في القطاع.

الملاحق

ملحق (1): قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

ابو عجرم، نهى. 2006. دراسة: دور الوعي البلدي في التنمية المحلية.

http://socio.montadarabi.com/t2986-topic

الاسطل، كمال. 2005. «الجندر» والتحول السياسي والاجتماعي في فلسطين: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي والسياسي والاجتماعي.دراسة نظرية وميدانية تطبيقية.

http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=47

الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي. مبادئ أساسية لتشجيع ودعم المشاركة المجتمعية.

http://www.abahe.co.uk/b/healthcare-management/healthcare-management-53.pdf

البطمة، فاطمة ; عبد المجيد، ايمن. تشرين ثاني 2011. الاطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو ادماج النوع الاجتماعي ضمن إستراتيجيات وموازنات الهيئات المحلية. مؤسسة مفتاح.

تشرين أول 2010. ورقة سياسات تعزيز مأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية.

http://www.molg.pna.ps/studies/policiespage.pdf

برنامج الامم المتحدة الانمائي. أغسطس 2010. مذكرة توجيهية. تعزيز المسائلة الإجتماعية: من المبدأ الى التطبيق. أوسلو، النرويج.

بصر للدراسات. 2012. مشروع «الشباب ومراقبة أداءالبلديات». الأردن.

http://www.vicss.org.jo/GUI/news/ViewNewsDetails.aspx?nid=140

خبراء الادارة الإستراتيجية والتخطيط. كانون ثاني 2012. الصورة الذهنية لوزارة الحكم المحلي لدى المواطنين الفلسطينيين ومدى رضاهم عن أداء الوزارة. (مسودة)

رحال، عمر. 2010. تقرير : هموم التنمية الشبابية المجتمعية والحق في المشاركة. مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية

رحال، عمر ، ابو حلاوة، كريم ، الصاوي، على. 2010. الشبابوالمجتمع : دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح. مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية - شمس

زبيدي، باسم. نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين. وزارة الحكم المحلي- فلسطين.

صبري، نضال. ايلول 2009.مشروع الإصلاح الديمقراطي المحلي – تواصل. الشراكة بين الهيئات المحلية الفلسطينية والقطاع الخاص:دراسة خاصة حول ربحية المشاريع والخدمات العامة للبلديات وتوجهات المواطنين والأطراف ذات العلاقة نحو أنماط وأشكال هذه الشراك.

صلاح، أحمد. 2012. واقع تطبيق الخطط التنموية الإستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية. حالة دراسية-

بلدة قباطيا. فلسطين، جنين.

http://www.baladiyat.ps/Images/files/reports/SDIP%20Study.pdf

عبد الجبار، عبد الحكيم. 2008. دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي– دراسة اجتماعية ميدانية لعدد من المديريات. اليمن.

http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=18988

عبد العاطي، صلاح. 2005. الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين.

قدومي، منال. 2008. دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الاحياء السكنية في مدينة نابلس. جامعة النجاح الوطنية.

لوتز، جورج ؛ليندر، وولف. ايار 2004. العلاقة بين البنى التقليدية والحكم المحلي. سويسرا. البنك الدولي.

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.. نيسان 2005. إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الإدارة المحلية.الامم المتحدة.

مركز موارد التنمية. ايلول 2010. الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة. القاهرة.

http://www.slideshare.net/RDC2/ss-5314119

ملتقى الفكر العربي. ايار 2010. الدليل التدريبي لمشروع الشباب والانتخابات المحلية.

www.multaqa.org/pdfs/Training%20materials%20%20final1.doc

معهد الابحاث التطبيقية- القدس (أريج). تشرين اول 2006. مشروع بيت لحم 21:استدامة بيئية نحوحياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت‌لحم.

http://bethlehem21.arij.org/ar/documents/WERU-B21-ASS-061026-BasicConcepts&Information-Arabic-vfinal-pdf.pdf

المراجع باللغة الانجليزية

Buccus, Imraan; Hemson, David; Hicks, Janine; and Piper, Laurence. May 2007. Public Participation and Local Governance. The Center for Public Participation –CPP, Human Science Research Center- HSRC, and University of Kwazulu-Natal-UKZN.

CHF, USAID. Local Democratic Reform Program (LDR); Tawasol. Final Report.

Delgo'sea. Decentralization and community-led Policy- Making.

http://www.delgosea.eu/cms/Best-Practices/Thematic-Area-1-Peoples-Participation-in-Planning-and-Decision-Making/01-Decentralized-and-Community-led-Policy-Making

Federation of Canadian Municiplaities-FCM. September 2007. Local Government Participatory Practices Manual. Ottawa, Canada.

George, Mariamma. September 2007. An Introduction to Local Self Governments in Kerala. SDC Capdeck. Kerala-India.

Ghose, Rina; Elwood, Sarah. 2003. Public Participation GIS and Local Political Contect: Propositions and Research Directions.

Lachapelle, Paul; Shanahan, Elizabeth. The Pedagogy of Citizen Participation in Local Government: Designing and Implementing Effective Board Training Programs for Municipalities and Counties.

Lowndes, Vivien; Pratcheit, Lawrence; Stoker, Gerry. 2001. Trends in Public Participation: Part 1- Local Government Perspectives. Blackwell publishing.

Ministry of Local Government. March 2011. Policy Paper: Promoting and Institutionalizing Public Participation in Local Government Units' Affairs.

Mytree; Cities of Migration. 2012. Good Ideas from Successful Cities: Municipal Leadership on Immigrant Integration. Toronto- Canada

Ningham, Lisa; Nabatchi, Tina; O'Leary, Rosemary. April, 2012. The New Governance: Practices and Processes for Stakeholders and Citizen Participation in the Work of Government. Blackwell publishing.

Nieuwland, Hendrik. 2006. A Participatory Budgeting Model for Canadian Cities: Improving Representation Through Increased Citizens Participation in the Municipal Budgeting Process. http://www.chs.ubc.ca/participatory/docs/H. Nieuwland-PB-Paper.pdf

Nyalunga, Dumisani. December 2006. An enabling environment for public participation in local government.

Tufte, Thomas; Mefalopulos, Paolo. June 2009.. Participatory Communication: A Practical Guide. World Bank Working paper no. 170.

United Nations. November 2006. Participatory Governance and the Millennium Development Goald (MDGs). New York

ملحق (2): النتائج الكلية لمسح المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية

القسم الاول: مفهوم المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية		المجموع
ما مدى اتفاقك مع العبارات التالية فيما يتعلق بمفهومك للمشاركة المجتمعية بأعمال الهيئات المحلية؟		
المشاركة المجتمعية أن أكون على معرفة بكافة المعلومات المتعلقة بالهيئة المحلية/البلدية في منطقتي	أتفق جدا	%31.8
	أتفق	%43.9
	بين بين	%15.4
	لا أتفق	%7.2
	لا أتفق ابدا	%1.7
المشاركة المجتمعية أن أكون على دراية بالإجراءات والقرارات داخل الهيئات المحلية	أتفق جدا	%27.5
	أتفق	%42.5
	بين بين	%19.1
	لا أتفق	%9.2
	لا أتفق ابدا	%1.7
المشاركة المجتمعية أن أحدد اولويات واحتياجات مجتمعي	أتفق جدا	%40.5
	أتفق	%39.7
	بين بين	%15.2
	لا أتفق	%3.9
	لا أتفق ابدا	%0.7
المشاركة المجتمعية أن أشارك في طرح البدائل والحلول لحل المشكلات التي تواجه مجتمعي	أتفق جدا	%39.7
	أتفق	%40.0
	بين بين	%14.1
	لا أتفق	%4.7
	لا أتفق ابدا	%1.5
المشاركة المجتمعية أن أتأكد من أن اهتمامات واولويات المجتمع قد أخذت بعين الاعتبار من قبل الهيئة المحلية	أتفق جدا	%41.5
	أتفق	%38.4
	بين بين	%15.6
	لا أتفق	%3.2
	لا أتفق ابدا	%1.3
المشاركة المجتمعية أن استطيع المشاركة في صنع القرارات التي تخص منطقتي	أتفق جدا	%39.2
	أتفق	%38.4
	بين بين	%15.9
	لا أتفق	%5.0
	لا أتفق ابدا	%1.5
المشاركة المجتمعية أن أشارك في الأعمال التطوعية في منطقتي	أتفق جدا	%38.5
	أتفق	%38.4
	بين بين	%17.1
	لا أتفق	%4.9
	لا أتفق ابدا	%1.2

القسم الثاني: الأهمية / الإستعدادية للمشاركة المجتمعية في أعمال المجلس المحلي		المجموع
هل تعتبر أن لمشاركتك في النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي في بلدتك أهمية/تأثير في قرارات المجلس المحلي؟		
نعم		%15.4
الى حد ما		%39.5
لا		%45.1

		المجموع
برأيك ما أهمية القضايا التالية ضمن مفهومك للمشاركة المجتمعية في اطار أعمال الهيئات/المجالس المحلية؟		
قيام الهيئة المحلية/المجلس بالإفصاح عن ونشر المعلومات التي تهم المواطنين	مهمة جدا	%56.6
	مهمة	%37.9
	بين بين	%3.2
	غير مهمة	%1.8
	غير مهمة ابدا	%0.5
قيام الهيئة المحلية/المجلس بالتشاور مع مواطنيها لتحديد أولوياتهم واحتياجاتهم	مهمة جدا	%57.1
	مهمة	%36.3
	بين بين	%4.5
	غير مهمة	%1.5
	غير مهمة ابدا	%0.5
قيام الهيئة المحلية/المجلس بإشراك المواطنين في نشاطات التخطيط وصناعة القرار داخل الهيئة المحلية	مهمة جدا	%53.1
	مهمة	%33.5
	بين بين	%9.9
	غير مهمة	%2.8
	غير مهمة ابدا	%0.7
قيام الهيئة المحلية/المجلس بتشجيع المبادرات التطوعية من أجل صالح الشأن العام	مهمة جدا	%54.9
	مهمة	%36.5
	بين بين	%6.7
	غير مهمة	%1.5
	غير مهمة ابدا	%0.3

		المجموع
ما مدى اهتمامك/استعدادك في المجلات التالية المتعلقة بعمل الهيئة/المجلس المحلي؟		

أنا مهتم بالإطلاع على المعلومات الخاصة بموازنات الهيئة/المجلس المحلي	مهتم جدا	%12.1
	مهتم	%23.1
	بين بين	%23.3
	غير مهتم	%33.3
	غير مهتم ابدا	%8.2
أنا مهتم بالإطلاع على النظم الداخلية/وآليات صنع القرار في الهيئة المحلية	مهتم جدا	%10.1
	مهتم	%25.0
	بين بين	%22.6
	غير مهتم	%35.2
	غير مهتم ابدا	%7.2

أنا مهتم بالإطلاع على نشاطات/مشاريع الهيئة المحلية	مهتم جدا	%21.6
	مهتم	%36.0
	بين بين	%19.3
	غير مهتم	%19.4
	غير مهتم ابدا	%3.7
أنا مهتم بطلب أي معلومة تهمني من الهيئة المحلية	مهتم جدا	%30.5
	مهتم	%39.9
	بين بين	%16.8
	غير مهتم	%11.7
	غير مهتم ابدا	%1.2

أنا مهتم بالمشاركة في النشاطات التشاورية التي تنظمها الهيئة المحلية	مهتم جدا	%17.6
	مهتم	%23.1
	بين بين	%26.0
	غير مهتم	%28.5
	غير مهتم ابدا	%4.9
أنا مهتم في المشاركة في نشاطات التخطيط وصناعة القرار في الهيئة المحلية	مهتم جدا	%15.7
	مهتم	%24.1
	بين بين	%22.6
	غير مهتم	%31.8
	غير مهتم ابدا	%5.7
أنا مهتم بالمشاركة في نشاطات تقييم أداء الهيئة المحلية	مهتم جدا	%17.9
	مهتم	%27.0
	بين بين	%19.6
	غير مهتم	%30.3
	غير مهتم ابدا	%5.2
أنا مهتم/ مستعد للمشاركة في أعمال تطوعية لصالح الشأن العام في بلدتي	مهتم جدا	%25.8
	مهتم	%36.9
	بين بين	%20.1
	غير مهتم	%14.4
	غير مهتم ابدا	%2.8
أنا مهتم/ مستعد لتقديم تبرعات مادية/عينية من أجل المساهمة في تنمية مجتمعي	مهتم جدا	%21.4
	مهتم	%35.0
	بين بين	%26.3
	غير مهتم	%14.7
	غير مهتم ابدا	%2.5

القسم الثالث: تقييم واقع المشاركة الحالية	المجموع
بشكل عام هل تستطيع القول بأنك منخرط/ة في أنشطة عامة في مجتمعك المحلي؟	
نعم	%11.2
الى حد ما	%41.4
لا	%47.4

		المجموع
بشكل محدد، هل سبق و شاركت/قمت بالنشاطات التالية ذات العلاقة بالمجلس المحلي/البلدي في بلدتك خلال السنة الأخيرة؟		
أبديت رأيك أو قدمت نصيحة او طرحت مساءلة للمجلس المحلي/البلدي بأي طريقة من الطرق؟	نعم	%31.8
	لا	%68.2
قرأت او سمعت عن اي معلومة متعلقة بالمجلس المحلي/البلدي من أي مصدر كان؟	نعم	%69.8
	لا	%30.2
شاركت في أي مرحلة من عمليات التخطيط وصناعة القرار داخل المجلس المحلي/البلدي؟	نعم	%13.2
	لا	%86.8
هل ساهمت/بادرت سواء بالجهد او المال في العمل العام (او اي عمل تطوعي) ؟	نعم	%33.7
	لا	%66.3
هل كنت جزءا من مجموعة/لجنة محلية قامت بنشاطات للتأثيرعلى عمل المجلس المحلي في بلدتك؟	نعم	%15.4
	لا	%84.6
هل قمت بالمشاركة في مجموعة اجتماعية عبرالانترنت للدعوة لتطوير عمل المجلس المحلي في بلدتك؟	نعم	%12.9
	لا	%87.1

القسم الرابع: الآليات المستخدمة في المشاركة المجتمعية بأعمال الهيئات المحلية		المجموع		المجموع
أي الوسائل التالية التي تستخدمها المجالس المحلية/البلدية معروفة لديك وأيها تتناسب مع ظروفك/ تفضل لتشجيع مشاركتك في عمل المجلس المحلي في بلدتك؟				
عقد المجلس لاجتماعات متخصصة حول أعمالها	اعرف عنها	%62.0	تتناسب/ تفضلها	%82.1
	لا اعرف عنها	%38.0	لا تتناسب/ لا تفضلها	%15.6
			لا رأي	%2.3
استخدام لوحات الاعلانات الخاصة بالهيئة المحلية والمؤسسات الأخرى	اعرف عنها	%63.3	تتناسب/ تفضلها	%85.6
	لا اعرف عنها	%36.7	لا تتناسب/ لا تفضلها	%13.6
			لا رأي	%0.8
استخدام الموقع الإلكتروني للهيئة المحلية لنشر المعلومات والأخبار	اعرف عنها	%42.2	تتناسب/ تفضلها	%70.2
	لا اعرف عنها	%57.8	لا تتناسب/ لا تفضلها	%26.3
			لا رأي	%3.5
استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع المواطنين	اعرف عنها	%40.0	تتناسب/ تفضلها	%70.2
	لا اعرف عنها	%60.0	لا تتناسب/ لا تفضلها	%26.1
			لا رأي	%3.7
استخدام الانترنت للتواصل مع المواطنين واستقبال الشكاوى	اعرف عنها	%38.5	تتناسب/ تفضلها	%68.5
	لا اعرف عنها	%61.5	لا تتناسب/ لا تفضلها	%28.0
			لا رأي	%3.5
استخدام وسائل الاعلام المرئية (التلفزيونات المحلية)	اعرف عنها	%49.6	تتناسب/ تفضلها	%76.2
	لا اعرف عنها	%50.4	لا تتناسب/ لا تفضلها	%19.8
			لا رأي	%4.0
استخدام وسائل الاعلام المسموعة (الإذاعات المحلية)	اعرف عنها	%58.0	تتناسب/ تفضلها	%83.2
	لا اعرف عنها	%42.0	لا تتناسب/ لا تفضلها	%13.1
			لا رأي	%3.7
استخدام وسائل الاعلام المقروءة (الصحف او النشرات الدورية)	اعرف عنها	%53.8	تتناسب/ تفضلها	%77.4
	لا اعرف عنها	%46.2	لا تتناسب/ لا تفضلها	%18.8
			لا رأي	%3.9
دعوة المواطنين لحضور جلسات اجتماعات المجلس المحلي	اعرف عنها	%52.8	تتناسب/ تفضلها	%80.2
	لا اعرف عنها	%47.2	لا تتناسب/ لا تفضلها	%17.6
			لا رأي	%2.2

وضع صندوق للشكاوى	اعرف عنها	%70.3	تتناسب/ تفضلها	%88.8
	لا اعرف عنها	%29.7	لا تتناسب/ لا تفضلها	%10.2
			لا رأي	%1.0
أن يتم استطلاع آراء المواطنين بشكل دوري	اعرف عنها	%37.7	تتناسب/ تفضلها	%83.1
	لا اعرف عنها	%62.3	لا تتناسب/ لا تفضلها	%14.4
			لا رأي	%2.5
عقد اجتماعات عامة للراغبين بالحضور	اعرف عنها	%45.7	تتناسب/ تفضلها	%79.6
	لا اعرف عنها	%54.3	لا تتناسب/ لا تفضلها	%19.1
			لا رأي	%1.3
تشكيل لجان احياء لتمثيل الحي في المشورة والنقاش	اعرف عنها	%35.5	تتناسب/ تفضلها	%78.2
	لا اعرف عنها	%64.5	لا تتناسب/ لا تفضلها	%18.3
			لا رأي	%3.5
تشكيل لجان متخصصة /قطاعية/ استشارية	اعرف عنها	%29.3	تتناسب/ تفضلها	%76.2
	لا اعرف عنها	%70.7	لا تتناسب/ لا تفضلها	%20.3
			لا رأي	%3.5
استضافة ممثلين من الهيئات في برامج التلفاز والراديو	اعرف عنها	%36.0	تتناسب/ تفضلها	%67.7
	لا اعرف عنها	%64.0	لا تتناسب/ لا تفضلها	%28.6
			لا رأي	%3.7
استخدام آلية التخطيط الإستراتيجي بالمشاركة	اعرف عنها	%36.9	تتناسب/ تفضلها	%76.5
	لا اعرف عنها	%63.1	لا تتناسب/ لا تفضلها	%19.6
			لا رأي	%3.9
اجراء ورشات عمل متخصصة بنقاش قضايا متخصصة	اعرف عنها	%47.9	تتناسب/ تفضلها	%80.2
	لا اعرف عنها	%52.1	لا تتناسب/ لا تفضلها	%16.9
			لا رأي	%2.8

تنفيذ نشاطات تطوعية مختلفة	اعرف عنها	%60.8	تتناسب/ تفضلها	%83.1
	لا اعرف عنها	%39.2	لا تتناسب/ لا تفضلها	%15.2
			لا رأي	%1.7
أن ينفذ المواطنين/مؤسسات المجتمع المحلي برامج ومشاريع بتفويض من الهيئات المحلية	اعرف عنها	%43.2	تتناسب/ تفضلها	%80.7
	لا اعرف عنها	%56.8	لا تتناسب/ لا تفضلها	%15.9
			لا رأي	%3.4
المجموع				
برأيك ما مدى أهمية مساهمة ما يلي في تفعيل المشاركة المجتمعية في عمل المجالس المحلية، هل هي مهمة جدا، مهمة، بين بين، غير مهمة، غير مهمة أبدا؟				
شفافية ونزاهة الهيئة المحلية			مهمة جدا	%76.3
			مهمة	%21.5
			بين بين	%1.5
			غير مهمة	%0.3
			غير مهمة ابدا	%0.3
وجود خطة منهجية خاصة في المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية			مهمة جدا	%64.8
			مهمة	%30.0
			بين بين	%4.4
			غير مهمة	%0.5
			غير مهمة ابدا	%0.3
تجهيز بنية تحتية خاصة بنشاطات المشاركة المجتمعية			مهمة جدا	%64.7
			مهمة	%31.2
			بين بين	%3.5
			غير مهمة	%0.3
			غير مهمة ابدا	%0.3

تخصيص موازنة خاصة بنشاطات المشاركة المجتمعية	مهمة جدا	%67.5
	مهمة	%26.1
	بين بين	%5.2
	غير مهمة	%0.5
	غير مهمة ابدا	%0.7
وضع تشريعات وتعليمات تلزم البلديات بآليات معينة للمشاركة المجتمعية	مهمة جدا	%67.2
	مهمة	%28.3
	بين بين	%3.4
	غير مهمة	%0.7
	غير مهمة ابدا	%0.5

حسب المعلومات المتوفرة لديك، خلال السنة الأخيرة هل تم عقداجتماعات بين أعضاء مجلس الهيئة المحلية في بلدتكم من ناحية، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي والمواطنين من ناحية أخرى؟	المجموع
نعم	%39.2
لا	%19.8
لا اعرف	%41.0

متى كانت المرة الاخيرة التي قمت فيها بزيارة مقر المجلس المحلي (بغض النظر عن السبب)؟	المجموع
خلال الشهر الاخير	%26.6
من شهرين الى اقل من 6 شهور	%14.7
من 6 اشهر الى سنة	%14.2
قبل اكثر من سنة	%23.6
غير ذلك	%20.9
كيف تصلك فواتير الكهرباء، الماء، والهاتف؟	
عبر البريد	%12.0
اقوم بتسديد الفاتورة اليا	%11.5
باليد عبر موظفي البلدية	%69.3
غير ذلك	%7.2

ما هي اكثر وسيلة اعلام تستخدمها للحصول على الاخبار في منطقتك؟	
الصحف المحلية	%7.9
محطات التلفاز المحلي	%37.7
الراديوهات المحلية	%27.5
الصفحات الاخبارية الالكترونية	%11.9
مواقع التواصل الاجتماعي	%15.1
هل تستخدم/ين الإنترنت؟	
نعم	%54
لا	%46
إذا نعم، هل تستخدم/ين مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت (مثل الفيس بوك)؟	
دائما	%49.5
أحيانا	%34.1
قليلا	%9.9
لا استخدمها ابدا	%6.5

ملحق (3): العينة

توزيع العينة (الصفات المجتمعية)					
المحافظة		الجنس		الحالة الإجتماعية	
جنين	%10.8	ذكر	%49.9	اعزب/عزباء	%30.4
طولكرم	%9.2	انثى	%50.1	متزوج/ة	%65.6
قلقيلية	%8.3	العمر		مخطوب/ة	%1.3
نابلس	%6.7	35-18	%53	غير ذلك	%2.7
سلفيت	%5.8	50-36	%30	الحالة العملية	
طوباس	%5.0	50+	%14	اعمل بدوان كامل	%33.8
رام الله والبيرة	%11.7	التعليم		اعمل بدوام جزئي	%13.4
القدس	%11.7	لغاية المرحلة الاعدادية	%24.2	لا اعمل	%52.8
أريحا	%5.8	المرحلة الثانوية	%44.7	العمل	
بيت لحم	%8.3	كلية/جامعة	%31.1	عامل	%26.6
الخليل	%16.7	حالة اللجوء		موظف	%37.6
طبيعة التجمع السكاني		لاجئ	%23.2	مزارع	%3.9
مدينة	%42.6	غير لاجئ	%76.8	يعمل في التجارة	%3.5
قرية/بلدة	%57.4	الدخل		متقاعد	%0.4
قطاع العمل		اقل من متوسط	%71.6	متخصص	%3.5
حكومي	%19.6	متوسط	%25.0	مهني/حرفي	%12.4
خاص	%75.3	اكثر من متوسط	%3.4	طالب	%0.4
اهلي	%4.1	الشبكات المستخدمة		ربة بيت	%0.4
دولي	%1.1	جوال	%61.7		
ملكية هاتف نقال		وطنية	%15.3		
نعم	%93.0	أورنج/سلكم	%3.2		
لا	%7.0	أكثر من شبكة	%19.8		

ملحق (4): الاسئلة التوجيهية للمقابلات وورش العمل

تقييم وضع المشاركه المجتمعيه في الحكم المحلي وأفضل وسائل التطوير

محاور المقابلات والمجموعات المركزة

المقدمة:

الهدف من المقابلات والمجموعات المركزة التعمق في فهم آراء المواطنين/المجالس المحلية حول المشاركة المجتمعية، والتي تركز على العلاقة التكاملية مع هيئات الحكم المحلي ومشاركتهم في عملية صنع القرار. حيث نتوقع أن تشكل مخرجات المقابلات والمجموعات المركزة أساسا للتحليل النوعي يتكامل مع بيانات المسح الكمي، ليرسم ويحلل حدود المشهد الذي سيتناوله تقرير الدراسة

محاور النقاش:

<u>اسئلة تمهيديه</u>

- الرجاء التعريف بأنفسكم؟ ما هي خلفيتكم الإجتماعية؟ أي القطاعات تمثلون؟

الاسم:

العمر:

الحالة الإجتماعية:

التحصيل العلمي:

المنصب :

المدة:

تقييم واقع المشاركة /مفهوم المشاركة

- ما هي طبيعة علاقتكم بالمجلس المحلي، ما هي النشاطات التي تشاركون فيها مع المجلس المحلي؟ الرجاء ذكر تجارب محددة مع المجلس؟
- كيف تقيمون مشاركتكم في نشاطات المجلس المحلي؟ كيف تقيمون دور المجلس في تفعيل المشاركة المجتمعية؟ هل هناك مبادرات محددة من قبل المجلس لتفعيل المشاركة المجتمعية؟ كيف تقيمون قدرات الهيئة المحلية على
- ما مدى اهتمامكم في الشأن العام في منطقتكم؟ كيف تقيمون استعدادكم وسعيكم للمشاركة في نشاطات المجلس المحلي؟ هل هي مجدية بالنسبة لكم؟ ما مدى استعدادكم للتطوع، تقديم الجهد او المال؟
- هل هناك نشاطات مجتمعية لا يتم اشراككم فيها لأي سبب؟
- ما هو مفهومكم للمشاركة في أعمال الهيئات المحلية؟ ما هي المجالات/المستويات التي يجب المشاركة فيها؟ ما

هي الفئات المجتمعية التي يجب ان تشارك في هذه النشاطات؟

- هل تعتقدون بأن المجلس المحلي يولي أهمية لمشاركة النساء/الشباب والفئات الأخرىكالمعاقين؟ هل يأخذ بعين الاعتبار فعليا الأمور التي تشجع مشاركة النساء/ الشباب/ذوي الإحتياجات الخاصة؟
- ما هي المعلومات التي تحتاجونها من المجلس المحلي؟ هل تقومون بطلب هذه المعلومات؟ هل هي متاحة هل يوفرها المجلس لكم/ن؟ (التقارير، الموازنات، الاخبار، النشاطات والمشاريع.. ألخ)
- ما هي الوسائل التي يستخدمها المجلس لمشاركة المجتمع في منطقتم؟ هل تعتقدون بأنها فعالة؟ ما هي أفضل الطرق من وجهة نظركم/ن. (الرجاء اعطاء أمثلة محددة ومفصلة) على كافة المستويات (الافصاح عن المعلومة، التشاور، صناعة القرار، تقديم الجهد والمال)

التوصيات:

- ما هي التوصيات التي تقترحونها لتفعيل المشاركة المجتعية في واقع الهيئات المحلية على المستويات التالية:
- تفعيل اهتمام كافة الفئات المجتمعية بقضايا الشأن العام .
- تفعيل دور المواطن والمؤسسات في المشاركة في أعمال الهيئات المحلية /
- الأمور والقضايا التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الهيئات المحلية لتفعيل مشاركتكم/ن (نوع النشاطات، الزمن، التوقيت، المكان، القدرات والمهارات)
- واقعيا، أفضل الوسائل والطرق للتواصل ومشاركة المجتمع في كافة المجالات المتعلقة بالهيئة المحلية؟ على المستويات التالية: (الافصاح، التشاور، صنع القرار، التطوع وتقديم الجهد او المال)
- هل سمعتم عن تجارب ناجحة لمشاركة المجتمع في اعمال الهيئات المحلية؟ سواء تجارب محلية او اقليمية؟

USAID
من الشعب الامريكي

Global Communities
مجتمعات عالمية
شراكة نحو الافضل

CHF International
سابقاً